

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

هيئة نزع السلاح



الجلسة ١٩٤

الاثنين، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥

الساعة ١٥٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إردنشنولن ..... (منغوليا)

ولدى اليابان اعتقاد راسخ بأن معاهدة عدم الانتشار ستظل حائلة دون انتشار الأسلحة النووية وستسمم أيضاً في زيادة تقدم نزع السلاح النووي. ويتحتم على جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تتقيد تقليداً صارماً بنص وروح القرارات التي اتخذت بالتوافق مع قرار تمديد معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، فيما يُؤسف له ببالغ الأسف أن الصين قد أجرت اليوم تفجيراً نووياً تجريبياً. فور التوصل إلى الاعتقاد في المؤتمر الخاص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقاضي بضرورة ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس في ميدان إجراء التجارب النووية. أجريت هذه التجربة الأخيرة بالإضافة إلى ما قامت به الصين من تجارب في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. واليابان تحث الصين بقوة على عدم تكرار إجراء مثل تلك التجارب.

وأدرجت ثلاثة بنود في جدول أعمال دوره هيئة نزع السلاح لهذا العام هي: عملية نزع السلاح النووي، ونقل الأسلحة على الصعيد الدولي واستعراض إعلان التسعينيات العقد الثالث لنزع السلاح.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥٢٥.

تبادل عام للآراء بشأن البنود الموضوعية الثلاثة المدرجة في جدول الأعمال (تابع)

السيدة كيوروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم - سيدى - عن تهاني القلبية على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح. والوفد الياباني واثق من أنه في ظل قيادتكم القديرة، ستكون دورة عام ١٩٩٥ الموضوعية لهيئة نزع السلاح دورة مشمرة بصفة خاصة. وأؤكد لكم أنكم يمكنكم أن تعولوا على تعاون وفد بلدي الكامل وأنتم تضطلعون بمسؤولياتكم الهامة.

لقد اختتم مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. في أواخر الأسبوع الماضي، وذلك بعد أربعة أسابيع من المفاوضات المكثفة والشاقة في معظم الأحيان. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر رضاه عن النتيجة: قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة باللغة العربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178

انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التوجيهية ذات الطابع السياسي، وكذلك الطرق والوسائل التي تكفل ممارسة ضبط النفس، وبمبادرة حيارة الأسلحة التقليدية والإمداد بها بطريقة مسؤولة.

وفي هذا الصدد، تتضمن ورقة العمل التي قدمها الرئيس في دورة السنة الماضية عدة أفكار جديرة بأن ننظر فيها. ووفد بلدي، بالطبع، على استعداد أيضاً للنظر في أية اقتراحات أخرى محددة قد تقدم في المستقبل. ذلك أن قضية نقل الأسلحة، بما في ذلك الصفقات غير المشروعة لنقل الأسلحة، تهم البلدان في كل مكان في العالم، وترتبط ارتباطاً وثيقاً ليس فقط بالحالة السياسية والأمنية للبلدان، ولكن أيضاً باحتياجاتها الاقتصادية وباحتياجاتها الأخرى. وبالتالي، فإن المنظور الخاص بهذه القضية يختلف من بلد لبلد. وعلى وجه الخصوص، فإن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة لها صلة وثيقة بالاضطرابات الاجتماعية - السياسية في الدول المتلقية، وبعدم قدرة تلك الدول على التحكم في تدفق الأسلحة إليها عبر حدودها.

وعلى الرغم أنه من الصعب، بسبب تعقدات المشكلة، وضع مجموعة من تدابير موحدة يمكن تطبيقها بشكل موحد في جميع البلدان، فمن المفيد أن نحاول وضع عدد من المبادئ التوجيهية العملية التي قد يتوقع أن تقييد بها كل دولة عضو في تسيير عملياتها لنقل الأسلحة.

ونعتقد أن تعزيز الشفافية والافتتاح في مجال صفتات الأسلحة وفي السياسات الوطنية لتحديد الأسلحة تدبير قيم من تدابير بناء الثقة، وخطوة هامة أولى في التصدي لمسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ومن ثم، تأمل اليابان في أن يشارك عدد أكبر من الدول في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، حتى يمكن لهذا النظام أن يصبح عالمياً حقاً. هذا فضلاً عن أننا نعتقد أن إنشاء سجلات إقليمية، عند الاقتضاء، تكون متوازنة مع الاحتياجات المحددة الخاصة بالمنطقة المعنية، يمكن أن يكون مفيداً في بناء الثقة، وأن يسهم في تحقيق الاستقرار وفي إقامة العلاقات السلمية بين الدول المعنية.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
أود بادئ ذي بدء، سيد الرئيس، أن أهنئكم على

في السنوات الأخيرة، بدا أن فرص نزع السلاح النووي أصبحت أكثر وعداً بالتجاهج ويأمل وفد بلدي أن تحقق الهيئة تقدماً ملمساً هذا العام في نزع السلاح النووي، مستفيدة من البحث المعمق لهذه المسألة خلال الأسابيع الأربع الماضية. واليابان تعلق أهمية كبيرة على الابرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦ - مما من شأنه أن يسهم في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، كما ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على ابرام معاهد لوقف انتاج المواد الانشطارية.

ومعاهدة الوقف هذه إذا ما أبرمت فإنها ستكون بمثابة خطوة هامة أخرى إلى الأمام على طريق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولن يدخل وفد بلدي جهداً للأسهام في الإبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك في التكثير بهذه المفاوضات الخاصة بالوقف وفي إحراز التقدم المطرد فيها.

ولن كانت معاهدتا الحظر الشامل للتجارب النووية ووقف الانتاج هامتين لإحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار فمن الخطأ أن نقصر اهتمامنا على القضايا النووية. فلقد تم خوض الكثير من الصراعات المسلحة التي نشب خلال السنوات الخمسين الماضية بأسلحة تقليدية راح ضحيتها عدد هائل من الأرواح البشرية. وألان وبانتهاء الحرب الباردة، نشهد الازمة المتزايدة في استقرار مناطق عديدة من العالم، حيث تعود إلى الظهور المشاحنات الإثنية والقومية المكبوتة منذ وقت طويول. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد بلدان مختلفة لديها صناعات حربية ضخمة على تصدير الأسلحة بوصفها مصدرها هاماً للعملية الأجنبية. ليست هذه سوى بعض العوامل التي تزيد من صعوبة كبح تدفق الأسلحة التقليدية.

وفي العام الماضي عجلت الهيئة بنظرها في تدابير لتقيد نقل الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها. وفي رأي وفد بلدي أنه، في الوقت الذي يجب فيه احترام الاحتياجات الأمنية المشروعة لأية دولة، سيكون من الانجازات الهامة أن نضع بعض المبادئ

ومن واجبنا أن نستجيب فوراً لتحدي التغيير، ونفتئم الفرصة لتحسين البيئة الأمنية الدولية. فعلى الصعيد العالمي تقوم الحاجة إلى البدء في مفاوضات بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح، لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من شأن النظم المنصفة وغير التمييزية أن توفر إطاراً فعالاً لتعزيز عدم الانتشار النووي. فقد برهنت هذه النظم على فعاليتها في احتواء الانتشار النووي في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ.

وفي منطقتنا، سعت باكستان دوماً إلى التصدي لهذه المشكلة، وقدمت اقتراحات عديدة لتحقيق عدم الانتشار على أساس منصف وغير تمييزي. وقد تضمنت هذه الاقتراحات توقيع باكستان والهند بشكل متزامن على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وقبولهما في آن واحد للنطاق الشامل للضمادات؛ والتحقق المتتبادل من المنشآت النووية؛ وإبرام معاهدة ثنائية لحظر التجارب النووية؛ وإعلانها ثنائياً عن بنذ الأسلحة النووية.

وقدمت باكستان أيضاً اقتراحاً لتحديد الأسلحة التقليدية في جنوب آسيا، لأننا نعتقد أنه من الصعب، مع الاختلال القائم حالياً في منطقتنا في مجال الأسلحة التقليدية، تحقيق هدف عدم انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا. ونحن مستعدون في الوقت ذاته لمعالجة المنازعات والمشاكل الأمنية المزمنة الكامنة في جذور الصراعات في منطقتنا.

وستقوم الهيئة أيضاً باستعراض الانجازات التي تحققت في ميدان نزع السلاح أثناء عقد التسعينات الذي أعلنته الجمعية العامة العقد الثالث لنزع السلاح في قرارها ٦٢/٤٥ ألف. وقد أحرز بعض التقدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف، ولكنه ما زال يقصر كثيراً عن التوقعات التي ثارت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. وبينما نقيم أداءنا في الماضي، علينا أن نحاول تحديد المجالات التي لم نتمكن فيها من إحراز أي تقدم، وأسباب فشلنا في ذلك.

وفي هذا العام ستجرى مناقشات موضوعية بشأن نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. وقد تضاربت الآراء في العام الماضي حول كيفية معالجة هذه القضية:

انتخابكم لرئاسة هيئة السلاح في دورتها الحالية. وإنني على ثقة بأن مداولات هيئة نزع السلاح هذا العام، في ظل قيادتكم الحكيمة والمقدرة - القيادة الحكيمة والمقدرة لصديق قديم - ستؤدي بنا إلى نتيجة ناجحة. وأسمحوا لي أن أؤكد لكم أن وفد باكستان سيقدم لكم تعاونه الكامل لتيسير مهمتكم. ووفد بلدي يتطلع أيضاً إلى العمل عن كثب مع رؤساء الأفرقة العاملة.

وتتسم دوره الهيئة هذا العام بأهمية خاصة، لأنها تعقد في ظل قرار رئيسي اتخذ في ميدان عدم الانتشار النووي. ويبدو أن جو عدم اليقين الذي خيم على أعمالنا في السنة الماضية قد انقضى الآن، وأصبح بمقدورنا أن نأمل في أن تكون مناقشاتنا موجهة نحو تحقيق تناقص، بحيث تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مبادئ توجيهية لنزع السلاح النووي.

وتعتقد باكستان أن هيئة نزع السلاح، بوصفها هيئة عالمية لشؤون نزع السلاح، توفر محفلة مناسبة لاعتماد تدابير غير تمييزية في ميدان نزع السلاح. وبالتالي فإن دور هذه الهيئة أصبح حيوياً في حقبة ما بعد الحرب الباردة هذه.

ولقد كان لانتهاء الخصومات الأيديولوجية آخر صحي على البيئة الدولية. وبناءً على ذلك، أحرز بعض التقدم في ميدان نزع السلاح في السنوات الأخيرة. وإبرام معاهدتى تخفيف الأسلحة الاستراتيجية والحد منها كان خطوة ملموسة نحو نزع السلاح النووي. وقد استكمل هذان الاتفاقيان الثنائيان باتفاقات متعددة الأطراف تم التفاوض عليها، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أن مؤتمر نزع السلاح يجري حالياً مفاوضات بشأن معاهدة لحظر الشامل للتجارب.

ومع ذلك، فإن خطى عملية نزع السلاح لم تواكب التغيرات الجذرية التي حدثت في البيئة السياسية والأمنية. وعلينا أن نتذكر أنه على الرغم من الاتفاقيات المتعلقة بالخفض المتتبادل للأسلحة النووية، سيظل في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية ما يقرب من ١٠٠٠ رأس حربي نووي بحلول عام ٢٠٠٣. واستبقاء هذه الترسانات الهائلة أمر لا يمكن تبريره في ظل الحالة السائدة.

المكتب الآخرين المنتخبين لهذه الدورة الموضوعية الجديدة لهيئة نزع السلاح، التي تتعقد في أعقاب إعلان تاريخي صدر مؤخراً عن المجتمع الدولي. وإنني أشير بالطبع إلى قرار تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

لقد انضمت الأرجنتين يوم ١٠ شباط/فبراير إلى الجهود العالمية لعدم الانتشار بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد مكنا هذا الانضمام من المشاركة في مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراضها وتمديدها بوصفنا عضواً كامل العضوية، حيث أيد وفد بلدي، من البداية، التمديد اللاتهائي وغير المشروط. وفي ذلك السياق أنجزت الأرجنتين عملها بوصفها أحد دوّاب الرئيس للجنة الرئيسية الثانية التابعة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

ولقد جاء انضمام الأرجنتين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتوبيحاً لعملية استعراض مستفيض لسياستنا الخارجية، الأمر الذي أفضى بنا إلى اعتماد سياسات واضحة وملزمة تماماً فيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتعلق جمهورية الأرجنتين أهمية خاصة جداً على هيئة نزع السلاح، بوصفها المحفل العالمي الوحيد لدراسة مسائل تعنى على نحو خاص بنزع السلاح. وفي هذا السياق، نأمل أن يتمكن الفريق العامل المعنى بالبند المدرج في جدول الأعمال والمعنون "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين، بهدف إزالة الأسلحة النووية" من التوصل إلى توافق في الآراء على نص نهائي. وذلك البند من جدول الأعمال يرتبط حتماً بمشهد ما بعد الحرب الباردة ونظراً لإمكانية تخفيض الأسلحة بعدها انتهت الحرب الباردة الآن وعمليات تخفيض الأسلحة. وعوامل هامة جداً تسهم في الاستقرار العالمي، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل عامل أساسى لإقامة التوازن الذي يمكن عن طريقه كفالة السلم والأمن الدوليين.

واتخاذ مجلس الأمن مؤخراً للقرار ٩٨٤ (١٩٩٥)، بشأن الضمانات الإيجابية والسلبية جزء من الإطار نفسه. وقد أحدث اتخاذ ذلك القرار توقعات جديدة تتعلق بعملية نزع السلاح النووي الحساسة.

ما إذا كان يلزم مناقشة هذه المسألة بشكل عام، أم أنه من الضروري أن تتركز الهيئة على عمليات النقل غير المشروعة التي ترتبط في أكثر الأحيان بالإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتجنيد المرتزقة، وغير ذلك من الأنشطة المزعزة للاستقرار. ونحن نرى ميزة في معالجة هذه القضية بطريقة شاملة، لأن الخط الفاصل بين النقل المشروع والنقل غير المشروع للأسلحة ليس معروفاً تعریضاً وأصلاً.

وتولي باكستان أولوية علياً للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة لأنها وقعت ضحية الإرهاب، والأنشطة المزعزة للاستقرار والجريمة المنظمة. ونأمل في أن تسهم مناقشتنا في هذا المحفل في تفهم أفضل للتهديد الذي تشكله الأسلحة غير المشروع.

ومن المناسب أن نذكر أنه ينبغي ألا تلحق توصيات الهيئة الضرر بحق الدول في البقاء على قوات مسلحة لغرض الدفاع وفي توفير العتاد اللازم لها، حسبما ينص بوضوح ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٥١. ويجب علينا أيضاً أن نكفل حق الشعوب في الكفاح من أجل تحررها من الاحتلال الأجنبي، حسبما ينص قرار الجمعية العامة ٢٤/٣٣، الذي تذكر فيه الجمعية العامة أنها

"تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية وال أجنبية والاحتلال الأجنبي، بجميع ما أتيح لهذه الشعوب من وسائل، ولا سيما الكفاح المسلح".  
(القرار ٢٤/٣٣، الفقرة ٢)

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالقول إن هيئة نزع السلاح اكتسبت أهمية متزايدة في البيئة الأمنية الدولية المتغيرة. وهي لا تزال المحفل الوحيد الذي يمكن للدول الأعضاء التداول فيه بشأن مشاكل أمنية ومشاكل نزع السلاح الرئيسية ووضع مبادئ توجيهية بشأن هذه المسائل. ويعين علينا أن نستفيد من امكاناتها استفادة كاملة.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن وفد بلدي وبالأصلية عن نفسي أتقدم بتهانينا الحارة إليكم، سيدى الرئيس، وإلى أعضاء

حزيران/يونيه الماضي، ومنذ ذلك الوقت يجري تنسيق أعمال التفتيش التي تقوم بها الوكالة البرازيلية الأرجنتينية للتدقيق في المواد النووية وتحديدها مع أعمال التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

و عمليات النقل غير المشروع للأسلحة هي أحد الشواغل الكبرى للمجتمع الدولي، مثلما هي تهديد للأمن الداخلي للدول، وللاستقرار الإقليمي والعالمي أيضاً. وهي وبالتالي، تعرّض السلم ذاته للخطر.

ونعتقد أن السياق الحالي يبشر بالأمل في ايجاد آليات ملائمة لإنتهاء هذه الحالة. وحتى يحدث ذلك يجب أن توجد معايير مشتركة وملائمة وفعالة لرصد عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ونعتبر هيئة نزع السلاح المحفل السليم لاستكشاف الطرق الممكنة لزيادة فعالية التدابير المتخذة من الدول فرادى، ولتحقيق التوافق بين المبادرات السابقة اتخاذها والنظر في اتخاذ تدابير وطنية إضافية حيالاً اقتضى الأمر ذلك، ولتشجيع التعاون من أجل القضاء على عمليات النقل غير المشروع للأسلحة.

وتتفق الأرجنتين سياسة واضحة وملزمة بشأن عدم الانتشار والتحكم في عمليات نقل الأسلحة. وتشارك في النظم والأجهزة المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية للتحكم في عمليات نقل الأسلحة وتعزيزها بهدف منع عمليات النقل غير المشروع للأسلحة.

وعلى الصعيد الداخلي، أصدرت جمهورية الأرجنتين المرسوم ٩٢/٦٠ بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢، الذي يفرض ضوابط صارمة على البيع الخارجي البعض للمواد والمعدات والتكنولوجيا والمساعدة التقنية والخدمات النووية والمتصلة بالقذائف، وكذلك المواد الكيميائية التي يمكن أن تستخدمن في انتاج أو وزع القذائف والأسلحة النووية أو الكيميائية أو البكتريولوجية. وتنظم أحكام ذلك المرسوم نظام الرقابة على الصادرات من المواد الحساسة والعسكرية في الأرجنتين، وتنفذ هذا النظام اللجنة الوطنية للرقابة على الصادرات الحساسة والمواد الحربية. وتتألف اللجنة من وزارة الدفاع

وإلى هذا يجب أن نضيف التقدم الذي أحرزه مؤتمر نزع السلاح نحو الإبرام العاجل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واعتماد الولاية المتعلقة بالتفاوض بشأن إبرام معاهدة حظر وإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

ولقد شارك بلدي بنشاط في المفاوضات التي أجريت في جنيف، وهو متزم بأن يواصل ذلك. وفي هذا الصدد، تعهدت الأرجنتين بالتعاون فيما يتعلق بمحطات رصد الاهتزازات، التي ستلزم لمراقبة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في المستقبل.

وعلى الصعيد الإقليمي، وبتوقيع كوبا مؤخراً على معاهدة تلاتيلوكو، فإننا نواصل التقدم صوب تعزيز إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يحبط إمكانية وجود سباق لهذا النوع من الأسلحة في المنطقة، ويشجع على الشفافية والتعاون بين مختلف بلدان أمريكا اللاتينية.

ويوم ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ بدأ نفاذ معاهدة تنفيذ الضمادات المبرمة بين جمهورية الأرجنتين، وجمهورية البرازيل الاتحادية، والوكالة البرازيلية الأرجنتينية للتدقيق في المواد النووية وتحديدها، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أيضاً التأكيد على أن النظام البرازيل الأرجنتيني المشترك للتدقيق في المواد النووية وتحديدها، الذي تنفذه الوكالة البرازيلية الأرجنتينية للتدقيق في المواد النووية وتحديدها يعمل عملاً كاملاً وطبيعياً.

وفي عام ١٩٩٤، أرسلت تلك الوكالة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الأولي عن المواد النووية البرازيلية والأرجنتينية. وبدأ في نيسان/أبريل إرسال بيانات تدقيقية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس منتظم، وفقاً للنظام الإبلاغ المنصوص عليه بوضوح في الاتفاق الرباعي الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، فإن التتحقق من النماذج وعمليات الجرد الأولية للمرافق الخاصة لنظام التدقيق والمراقبة قد أنهى تقريراً بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

وفيمما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الرباعي الأطراف، بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعمال التفتيش في

اتخذت الأمم المتحدة منذ إنشائها نزع السلاح هدفًا لها، وهذا هو أيضًا سبب وجود هذه الهيئة. وفي حين دفع الرعب من استخدام الأسلحة النووية، في نهاية الحرب العالمية الثانية، الحكومات والجماهير إلى إدراك خطورة الحرب النووية وأدى إلى اتخاذ خطوات هامة مثل التوقيع على معاهدة عدم الانتشار، ليس هناك وعي مماثل فيما يتصل بالأسلحة التقليدية. إذ ما فتئت الأسلحة التقليدية تتسبب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في قتل الملايين في صراعات بين الدول وداخل الدولة. كما أن عدد الأرواح البريئة التي يرثها في كل مكان المجرمون من كل الأنواع مرتفع إلى حد يبعث على الأسى. وبالأسلحة التقليدية تراق الدماء يومياً في جميع أنحاء العالم، وبالأسلحة التقليدية تنتهك سيادة الدول، ويروع المواطنون.

ومنذ سنين طويلة، ما فتئ الإرهابيون والمجرمون من كل الأنواع، بتشجيع من قوى خارجية وداخلية وامتلاك الأسلحة التي يسهل عليهم الحصول عليها نظراً لعدم وجود ضوابط جادة يعتمد عليها، يعيشون في الأرض فساداً وعلى الأخص في البلدان النامية. وما فتئ الإرهاب يمد أصابعه الإجرامية إلى البلدان المتقدمة النمو في كل مكان في حين تنظر السلطات والمسؤولون بلا حول ولا قوة. ويطفئ المدافعون عن صناع الأسلحة، يحركم الجشع والمصالح التجارية للقلة، على حق المجتمع عموماً في السلامة والصلاح والسلام.

وفي السنوات القليلة الماضية، زاد توخي الوقاية باعتبارها استراتيجية لتحاشي تفجر الصراعات على الصعيد الدولي. لكن مما يؤسف له أن جدوى التدابير الوقائية في ذلك المجال الخطير، مجال النقل غير المشروع للأسلحة، لا يُعترف بها أو لا تولى أولوية مماثلة.

ومن أين تأتي الأسلحة التي يقتنيها المجرمون؟ ومن صنعها؟ ومن باعها؟ إن سلسلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة تبدأ بالانتاج والبيع غير المحكم بهما لهذه الأسلحة وتكتمل حلقة الموت والدمار باستخدام المجرمين والارهابيين لها. إن الأسلحة التي تقتل في المدينة والريف لا تصنع في المنازل بل تصنع في مؤسسات تجارية رسمية أو خاصة لا تخضع لضوابط كافية في بعض الدول.

والخارجية والتجارة الدولية والعبادة والاقتصاد والأشغال العامة.

وفي هذا السياق تنسق الأرجنتين بشكل نشط مع سائر الدول سياستها الخاصة بالصادرات التي يمكن أن تسهم في انتاج أسلحة الدمار الشامل، وذلك بهدف تعزيز نظام دولي فعال في هذا الميدان، علماً بأن النظم الجديدة في بلدي لا تفرض قيوداً على الاتجار المشروع بل تدمج معايير عدم الانتشار الدولي في تشريعنا الوطني.

وفيمما يتصل بالبند الأولي الجديد في جدول أعمالنا، "استعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح"، يود وفدي أن يؤكد أن هذا البند ينبغيتناوله في ضوء التقدم الكبير والملموس الذي تحقق على مدى السنوات الخمس الماضية في ميدان نزع السلاح. ونأمل أن يتحقق ذلك.

**السيد لوبيوندو باريديس (كولومبيا)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سيد الرئيس، أود أن أستهل كلمتي بالاعراب عن الارتياح الكبير الذي يشعر به وفدي إذ يرافق ترؤسون هذه الدورة ل الهيئة نزع السلاح، وكذلك بالاعراب عن أملنا في أنه، بفضل قيادتكم القديرية، ستتوهج مداواتنا بالنجاح.

تجتمع الهيئة في وقت حاسم، في أعقاب الانتهاء في الأسبوع الماضي من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. ويوفر تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى واتخاذ قرارات بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي وتعزيز عملية استعراض المعاهدة إطاراً جديداً للتقدّم بشأن عدم الانتشار وإنهاء سباق التسلح النووي بهدف نزع السلاح العام والكامل.

ويجب النظر إلى تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى باعتباره التزاماً من قبل جميع الأطراف بتعزيزها بغية تحقيق أهدافها وأغراضها، وليس باعتباره سبيلاً لإدامه الأسلحة النووية أو لتقسيم البلدان إلى دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة للأسلحة النووية.

ومن المعروف تماماً أن الأسلحة ليست هي السبب في الحرب، لكنها شرط ضروري لاندلاعها. ولذلك

السلاح، الى مداولات مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار وأؤكد على التقدم الذي أحرز في ميدان حظر استخدام الأسلحة الكيميائية واتجها وتخزينها واستخدامها، حسبما يتجلّى في التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣. ولكن لا يسعنا إلا أن نعرب عن القلق إزاء التقدم الضئيل المحرز في مجالات أخرى تشير إليها الفقرة ٤ من الإعلان.

**السيد تشادرا (الهند)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
نزيادة عن الوفد الهندي، أود في البداية أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على تقلدكم منصب الرئاسة. ونحن على ثقة من أن مداولاتنا تحت قيادتكم ستتقدم بيسر ونجاح وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ رؤساء أفرقة العمل الثلاثة. كما نشيد بحرارة بسفير بن، الذي ترأس بنجاح عمل هيئة نزع السلاح في العام الماضي.

أمام هيئة نزع السلاح هذا العام مهمة مضنية. فعليها أن تنظر في ثلاثة بنود مدرجة في جدول الأعمال خلال أسبوعين فقط. وما يُؤسف له أن مدة دورة هذا العام قد تقلصت تقدماً كبيراً. وذرى أنه يجب علينا في المستقبل أن نكفل أن يخصص للهيئة وقت يكفي لأن ندرس بعمق الآثار البعيدة المدى لبنود جدول الأعمال المعروضة عليها، تمشياً مع دورها بوصفها الهيئة التدابيرية الأولى في الأمم المتحدة بشأن قضايا نزع السلاح.

إن المهمة الماثلة أمام هيئة نزع السلاح في دورة هذا العام هي دراسة البنود الثلاثة التالية: عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية؛ ونقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة رقم ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛ واستعراض إعلان التسعينيات العقد الثالث لنزع السلاح.

واسمحوا لي أن أعلق أولاً على البند الثالث، الجديد، في جدول الأعمال ألا وهو استعراض إعلان التسعينيات العقد الثالث لنزع السلاح. إن الهيئة مؤهلة تماماً، في منتصف هذا العقد، لتقدير التقدم المحرز حتى الآن في الأهداف المحددة للعقد وكذلك لاعطاء توجيهات واقتراحات بالنسبة للمهام التي أمامنا. وينبغي ألا ترضى

والمحارقة التاريخية لعصرنا هي أننا في البلدان النامية لم نتمكن من التمتع بفوائد نهاية الحرب الباردة ولكن بدأنا بسرعة كبيرة بدفع تكاليفها. فمن الترسانات التي تكبدت أثناء المواجهة بين القطبين، حولت بصورة غير مشروعة كميات كبيرة من الأسلحة لتشغل فتيل الصراعات الدولية والداخلية ولتزيد قدرة المجرمين على اقتراف الأفعال الاجرامية. وتمتد المفارقة إلى أبعد بكثير من التحويل غير الكبير للأسلحة التي حررتها عمليات السلام وتسرّع القوات المتعارضة. إن الآلاف من الرجال والنساء والأطفال هم الضحايا المجهولون لحروب الإفشاء الجديدة التي تشنها جيوش لا تحمل أي علم لأي بلد.

ومما يتغذّر تفسيره أن تشجيع احترام حقوق الإنسان والتقييد بها قد اقتصر على جوانب أخرى حتى دون اهتمام هامشي برصد عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي التي تساعد على زيادة شدة التعصب الفردي والجماعي. ولقد حان الوقت لمحاكمة وإدانة الذين ينتهكون حقوق الإنسان أو يسيئون في انتهاكها تحقيقاً لمصالب تجارية.

ما برحت مناقشة عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي جارية في إطار الأمم المتحدة لبعض الوقت. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نسلم بالأهمية الخاصة للقرار ٣٦/٤٦ حاء، الذي اتخذ بتواافق الآراء في عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين جرى الحديث كثيراً عن الحاجة إلى التعاون الدولي للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتنسيق السياسات الخاصة بعمليات نقل الأسلحة والقوانين والإجراءات الإدارية لحيازتها بصورة رسمية. غير أننا لم نلاحظ أي عملية ذات شأن في هذا المجال. ويعلّق بلدي أهمية كبرى حقاً على هذه المسألة وقد تقدم باقتراحات في هذا الشأن، بما في ذلك تلك الواردة في الوثيقة A/CN.10/184، التي ما زالت الهيئة تنظر فيها والتي ستتوسّع في دراستها وتطويرها في مسار مداولاتنا.

وأخيراً أود أن أشير بإيجاز شديد إلى استعراض إعلان التسعينيات العقد الثالث لنزع السلاح. إن بلدي يؤيد إدراج هذا الموضوع بصفته بــدا من بنود جدول الأعمال ويأسف للقصر الشديد للوقت الذي سنكرسه للنظر فيه. وكما لاحظت أولية أشعر أنه يجب علي أن أشير، من بين الأحداث الهامة منذ بداية العقد الثالث لنزع

وفيما يتعلق بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يبدو أن عدم توفر الارادة السياسية أصاب المناقشات في مؤتمر نزع السلاح بالشلل إلى حد يقرب من التوقف.

وإن مسألة كيفية منع استخدام العلم والتكنولوجيا لأشعال سباق التسلح النوعي مسألة رئيسية أخرى ينبغي التصدي لها.

وفي منطقتنا، اقترحنا عدداً من تدابير بناء الثقة ذات الصلة بنزع السلاح، بعضها قائم فعلاً والبعض الآخر ينتظر القبول. ونحن ملتزمون أيضاً بالحل السلمي لجميع الخلافات وعن طريق الحوار والمناقشة الثنائيين.

وسيكون عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ملعاً هاماً آخر من معالم عقد نزع السلاح - على النحو المفصل في القرار المتعدد بتوافق الآراء في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ونرى أنه ينبغي عقد هذه الدورة في موعد لا يتجاوز ١٩٩٧. ومداولات هيئة نزع السلاح في إطار البند الثالث الخاصة بمختلف المسائل المثارة من قبل ستكون اضافة للدورة الاستثنائية لا تقدر بثمن.

إن المداولات المتعلقة ببند جدول الأعمال المعنون "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية" ترتبط ارتباطاً لا ينفصم ببند جدول الأعمال الخاص بالعقد الثالث لنزع السلاح. وفي مداولاتنا بشأن نزع السلاح، لن يغفر لنا إذا لم نقم إلا بإدراجه الانجازات الجديرة بالثناء وإن كانت محدودة التي وقعت في السنوات القليلة الماضية. وهذا ليس من شأنه سوى أن يخلق لدى العالم إحساساً زائفاً تماماً بالرضا عن الذات. لأن هذه الانجازات ليس لها سوى أثر ضئيل على الترسانات النووية المكبدة.

وحتى بعد حدوث التخفيضات المترتبة على تنفيذ معايدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، ستكون هناك رؤوس حربية نووية كافية لتدمير الحضارة الإنسانية عدة مرات. وهناك اعتماد مستمر على مذهب الردع النووي. ويحرّي تحسين نوعي دائم في منظومات الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك يحدث توسيع في دور الأسلحة النووية في الحرب الباردة

بمجرد تكرار ذكر أهداف الإعلان، ولكن يتبع علينا أن نتمكن من تقديم مقتراحات محددة.

لقد حدد الإعلان للمجتمع الدولي أهدافاً مشتركة في المجال النووي وفي مجال الأسلحة التقليدية. وفي المجال النووي، تشكل معاييرنا تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها، والسحب الانفرادي للأسلحة التكتيكية من الترسانات النووية، واتفاقات وقف التصوييب نحو الأهداف، خطوات محمودة في الاتجاه الصحيح. والمفاوضات المكثفة ما زالت مستمرة بشأن معايدة الحظر الشامل للتجارب، وتم التوصل إلى توافق في الآراء على إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح للتفاوض بشأن اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية. بيد أن هذه الخطوات لا تشكل إلا إدارة فنية لسباق التسلح، ولا تفي بالغرض: فهي تترك المجتمع الدولي مقصراً جداً عن تحقيق هدف القضاء على الأسلحة النووية وهو الهدف الذي تقرره الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، في عام ١٩٧٨. ويجب على المجتمع الدولي إذن، في الأعوام المتبقية من العقد، أن يتناول بالتحديد مسألة القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

ونظراً للمدى العالمي للأسلحة النووية، لا يمكن معالجة نزع السلاح النووي على نحو فعال وشامل إلا على أساس عالمي - وليس على أساس إقليمي - وذلك عن طريق اتفاقات عالمية وغير تمييزية تتوصل إليها أطراف متعددة عن طريق المفاوضات. ويوفر المناخ السياسي الحالي المؤاتي فرصة فريدة، قد لا تتوفر مرة أخرى، لأن يتحرك المجتمع الدولي في هذا الاتجاه؛ وعدم القيام بذلك قد يحكم على الجنس البشري أن يعيش إلى الأبد تحت تهديد الفناء العاجل. والإنجاز الهام الآخر هو التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تنتظر الآن دخولها حيز التنفيذ. وببدأ العمل أيضاً بشأن إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وفيما يتصل بمسألة الشفافية في التسلح، أدى التوافق الدولي في الآراء إلى إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وهذه بداية مفيدة يمكن أن تتعلم منها وننأخذها ركيزة للبناء بمرور الوقت.

إننا سنناقش للعام الثاني الموضوع البالغ الأهمية، وهو موضوع عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء. ومن المهم أن نركز، في عملنا المستمر بشأن هذا الموضوع، على عمليات النقل غير المشروع للأسلحة التي يركز عليها ذلك القرار أيضاً. إن هناك افتقاراً إلى الشفافية في مجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة وهو أمر كامن في طبيعته. هناك أيضاً افتقاراً إلى القيود القانونية للرقابة على تدفق الأسلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أو لتخفيضه أو منعه، وافتقاراً إلى قاعدة بيانات قائمة على الملاحظة والاختبار توضع استناداً إليها سياسات مناسبة لضوابط أكثر فعالية.

وتتضمن الأسلحة غير المشروعية اليوم قذائف سطح - سطح وقذائف سطح - جو، وصواريخ مضادة للدبابات، وومضات إطلاق الصواريخ، وألغاماً برية و"إي كي ٤٧". وهناك صلة معرفة بها بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمجموعات الإرهابية وتجار المخدرات. وهذه الصلات التكافلية تتخذ أبعاداً خطيرة عندما تستخدمها دولة لزعزعة الاستقرار في دولة أخرى. ونحن نتطلع إلى مزيد من العمل بشأن ورقة عمل الرئيس التي ضمت كمروق إلى تقرير العام الماضي، وسنؤيد جميع المساعي الرامية إلى القيام بنجاح بوضع ورقة تحظى بتوافق الآراء.

في الختام، أود أن أؤكد لكم - سيد الرئيس -  
تعاون وفد بلدي التام في مداولاتنا.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
يشعرني أن أتكلم نيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي وعن الدول المرتبطة به من أوروبا الوسطى والشرقية - بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، هنغاريا - وأيضاً عن أيسلندا ولختنستاين والنرويج.

سيدي الرئيس، أود أولاً أن أقدم اليكم تهانئي القلبية بمناسبة انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٥. إن الخبرة والالتزام بخدمة أغراض ومبادئ الميثاق اللذين أظهرتموهما في القيام بمهمتكم بوصفكم ممثلاً دائماً لمنغوليا أفضل ضمان بأن جهودنا ستتكلل بالنجاح. ونحن نعرب عن تمنياتنا الطيبة لكم بأمل أن تتقى، في ظل رئاستكم، في عملنا نحو تعزيز

للوقاء بما يسمى مخططات مكافحة الانتشار الموجهة ضد بلدان العالم الثالث. ومن الصعب تفهم هذا الاعتماد على الأسلحة النووية اليوم. وبنهاية الحرب الباردة اختفت كل الأهمية التي كان يعلقها على الردع النووي المؤيدون له. وليس هناك حاجة لهذه الأسلحة، حيث لا يوجد تهديد متصور للأمن، والدول الحائزة للأسلحة النووية تمتلك بالفعل قوى تقليدية فائقة لحماية أمتها الوطنية.

إن هناك اعترافاً متزايداً اليوم بالهدف النهائي، هدف القضاء على الأسلحة النووية، الذي يحتاج إلى الاستفادة منه بترجمته إلى حقيقة واقعة. وما نحتاج إليه اعتراف دولي بعدم أهمية الأسلحة النووية ومذاهبتها الملازمة لها. وهذا الاعتراف ينبغي أن يتبعه التزام دولي بالقضاء على الأسلحة النووية ومعاهدة تتوصل إليها عن طريق التفاوض أطراف متعددة لوضع هذا الالتزام موضع التنفيذ.

ونحن ندرك أن هذه ليست مهمة يمكن القيام بها بين عشية وضحاها. وقد عرضت الهند جدواً زمنياً مرحلياً منتظمًا في خطة عملها في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكررة لنزع السلاح في عام ١٩٨٨. وتقضى خطة العمل هذه بالقيام، على مراحل، بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وترسي التزامات على جميع الدول، دون تمييز، وتعترف بالحاجة إلى المرونة في تحقيق التدابير. وقد اقترحت الهند - لتسهيل تحقيق هذا الهدف - وضع اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان للتوصل إلى توافق آراء بشأن هذه الفكرة.

ونتطلع إلى الاختتام المبكر الناجح للمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وإلى البدء المبكر لمفاوضات متعلقة باتفاقية حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التجiger النووية الأخرى. وهذه تدابير مؤقتة. وإلى أن يتم القضاء على الأسلحة النووية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعطي ضمادات أمن سلبية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ضمادات تكون غير مشروطة أو غير مقيدة و تكون واردة في شكل توصلت اليه عن طريق المفاوضات أطراف متعددة وملزم قانوناً.

يجب تعزيزها. ولهذا السبب، التزم الاتحاد الأوروبي التزاماً قاطعاً، وبموجب إجراء مشترك، بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى وبلا قيد أو شرط.

ولهذا السبب نرحب اليوم بالقرار الذي اتخذه هنا قبل أربعة أيام تقريراً مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها باختياره تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ويشكل هذا القرار من الآن فصاعداً أحد أسس الأمن الدولي في القرن القادم. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بالقرارات المتعلقة بتعزيز عملية استعراض المعاهدة ومبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ويعبر قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى أيضاً عن رغبة المجتمع الدولي في الاستقرار ويعطي معاهدة عدم الانتشار سمة الديمومة التي تمكّنا من تحقيق أهدافها بالكامل: توطيد نظام عدم الانتشار، وتأكيد عملية نزع السلاح، ومواصلة التعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وأول مرة في التاريخ، قرر المجتمع الدولي بتوافق الآراء الدخول في مفاوضات لإبرام معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب يمكن التحقق منها عالمياً وبصورة فعالة. وليس من شأن هذه المعاهدة إلا أن تساعد في منع انتشار الأسلحة النووية بكل أشكالها وتعزيز عملية نزع السلاح النووي، وبالتالي المساعدة في الاتحاد الأوروبي، التي لها الأولوية القصوى بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح والتي ينبغي اختتامها في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦.

إن الاتحاد الأوروبي، الذي يؤيد الإعلانات التي أصدرتها فرنسا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والتي تتعلق بالوقف الاختباري للتجارب النووية، يؤكد من جديد اقتناعه بأن ممارسة أكبر قدر من الانضباط في ميدان التجارب النووية تتماشى مع هدف المفاوضات الدولية بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

الأمن الدولي، وبوسعه أن أؤكد لكم تأييد جميع البلدان التي أتكلّم نيابة عنها اليوم.

إننا نقدم التهانئ والشكر أيضاً للسفير مونغبي مثل بنن الذي ترأس بصفاته المهنية ومهارته المعروفة جيداً هيئة نزع السلاح في دورتها في العام الماضي التي طلبت بذلك جهود مكثفة.

ومن المرجح أن تكون هذه الدورة بنفس القدر من النشاط بالنظر إلى وجود ثلاثة مواضيع مدرجة في جدول الأعمال هذا العام.

ولا يزال نزع السلاح النووي يمثل إحدى الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي في مجال نزع السلاح. وقد مر سياق العلاقات الدولية بتغيرات كبيرة، وكما ذكر اجتماع مجلس الأمن الذي حضره رؤساء الدول أو الحكومات يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، فإن انتشار أسلحة الدمار الشامل أصبح أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

وبنهاية الحرب الباردة وتحفيظ حدة التوترات بين الشرق والغرب، أصبح من الممكن إنهاء سباق التسلح وإحراز تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح: تنص معاهدتا تحفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها على تحفيض الترسانات النووية لدى الولايات المتحدة وروسيا بحوالي الثلثين. واتفقت الدولتان النوويتان الأوروبيتان أنفسهما بصورة انفرادية على السعي إلى تقلص برامجهما، وهو أمر يستحق الذكر لكون هذه البرامج تتعلق بترسانات لا يمكن بالفعل مقارنتها بترسانات الولايات المتحدة وروسيا.

وفي الوقت ذاته، اتخذت خطوات لا تقل أهمية إلى الأمام في ميدان نزع السلاح العام - معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة نظام الأجواء المفتوحة واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويستمر تحقيق أوجه التقدم هذه إلى جانب وضع وتنفيذ بروتوكول للتحقق من اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية بغية تعزيز اتفاقية عام ١٩٨٠ وبخاصة بروتوكولها الثاني.

ومن أجل مواصلة هذه الجهود لا بد أن يكون بوسع المجتمع الدولي أن يعتمد على المعايير الدولية، التي

تستحق النظر الجدي من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يتعين على الحكومات أن تزيد من تعزيز المشاورات التي تجريها حول ترتيبات تعاونها الحالي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، ويجب عليها أن تلتزم وتتجه تدابير إضافية لوضع حد له. ويرى الاتحاد الأوروبي أيضاً أن عمليات نقل الأسلحة القانونية تبرر أيضاً القيام بفحص دقيق.

وإن الإفراط في تكديس مخزونات الأسلحة التقليدية في عدد كبير من البلدان يعزى بصورة جزئية إلى عمليات النقل غير المشروع للأسلحة. وعلى الرغم من أن الرقابة على الصادرات لا تغطي بحكم التعريف عمليات النقل غير المشروع، فإنها تمثل جانباً رئيسياً من نقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

ومرة أخرى، ودون الاستخفاف بالصعوبات، نعتقد أن عمل هيئة نزع السلاح حول هذا الموضوع يمكن أن يسهم، عن طريق التعرف بشكل واضح على حقيقة هذه المسألة، في وضع إطار للعمل الدولي في هذا المجال.

ويتعين على الهيئة في هذا العام أن تعالج موضوعاً ثالثاً، وهو استعراض إعلان التسعينيات العقد الثالث لنزع السلاح. وستساهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الاستعراض المقترن في ضوء التطورات الرئيسية التي طرأت على العلاقات الدولية منذ اعتماد الإعلان.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يؤكد لكم مرة أخرى، سيد الرئيس، على تعاونه الكامل من أجل ضمان اختتام المناقشة بشأن نزع السلاح النووي والعمل على تحقيق التقدم بشأن نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. وسننسى أيضاً إلى الإسهام في استعراض إعلان التسعينيات العقد الثالث لنزع السلاح.

وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي ضوء المفاوضات العديدة الجارية حالياً أو التي اختتمت، يبدو بالفعل أنها ستكون سنة فريدة. وهذا ينبغي أن يشجعنا في عملنا من أجل قضية نزع السلاح، وهي قضية نؤيدها جميعاً.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح على البدء. بمقتضاه لإبرام اتفاقية بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض تفجيرية. وبغية أن تسهم هذه الاتفاقية في مكافحة الانتشار، يتعين أن تكون أيضاً عالمية ومن الممكن التحقق منها. ويود الاتحاد الأوروبي رؤية بداية فورية وخاتمة سريعة للمفاوضات بشأن إبرام اتفاقية لوقف الانتاج.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بالجهد الذي تبذله الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من أجل الاستجابة للتوقعات المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معايدة عدم الانتشار في الحصول على صمامات أمنية. ويمثل قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ (١٩٩٥)، الذي اتخذ بالإجماع في ١١ نيسان/أبريل المنصرم، خطوة كبيرة في هذا الاتجاه. وينطبق هذا على الإعلانات الوطنية التي أصدرتها كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويقدم القرار، وللمرة الأولى، استجابة جماعية وعالمية وملموسة لمشكلة رئيسية. ويشكل هذا القرار، كما تشير ديباجته، خطوة في اتجاه اتخاذ تدابير مناسبة أخرى لصون أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وبإضافة إلى ذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً رسمياً التزامه بمواصلة تأييد إجراء المفاوضات بحسن نية حول اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بنزع السلاح النووي، الذي لا يزال يمثل هدفها النهائي.

ووفقاً للمبادئ التي ذكرتها توا، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد مرة أخرى لبذل كل ما في وسعه هذه السنة لضمان الانتهاء من عمل هيئة نزع السلاح حول هذا الموضوع بطريقة ترضي الجميع.

وتشياً مع قرار الجمعية العامة رقم ٧٥/٤٩، تنظر هيئة نزع السلاح مرة أخرى هذه السنة في مسألة عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ولنن كان قد أحرز تقدماً يحظى بالتقدير في دورة العام الماضي، فإن هذه المسألة لا تزال معقدة وصعبة.

وفي القرار رقم ٧٥/٤٣، أعربت الجمعية العامة عن اقتناعها بأن عمليات نقل الأسلحة بجميع جوانبها

التهديدات الكبرى لاستقرار المنطقة وأمنها. وقد تم التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع دول مجاورة لجنوب أفريقيا للحد من هذه الاتجار غير المشروع بالأسلحة، بينما يجري التفاوض حالياً مع غيرها. لذا، تولي جنوب أفريقيا أهمية خاصة لأعمال الهيئة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال المعنى بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة رقم ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وتتوفر ورقة العمل المقدمة من رئيس دورته عام ١٩٩٤ مبادئ توجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق القرار رقم ٣٦/٤٦ حاء أساساً مفيدة لاستمرار عمل الفريق العامل الثاني. ونطلع، في سياق عمل الفريق العامل الثاني، إلى الحصول على نتائج الدراسة الهامة التي يجريها حالياً معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن نزع السلاح في عمليات حفظ السلام.

وترى حكومة جنوب أفريقيا أن يمثل تصدير الأسلحة والعتاد العسكري بلا ضابط ولا تبصر تهديداً للسلم العالمي. وقد تم تعين لجنة وزارية لوضع إطار للسياسة العامة ونظام لوضع الضوابط المتعلقة بصناعة الأسلحة وصادراتها.

لقد ترك تغيير حكومة جنوب أفريقيا في أيار/مايو ١٩٩٤ أثراً كبيراً على صناعة الأسلحة. إذ تغير إدراك البلد لاحتياجاته الدفاعية تغيراً جذرياً. وقد بذلك جهود ملموسة لتحقيق الاستقرار الإقليمي عن طريق إقامة قطاع أمني في الجماعة الإنمائية لجنوب إفريقي.

ويعتقد وفد جنوب أفريقيا، على غرار وفود كثيرة أخرى، أن تصدر الأسلحة يجب أن يجري بطريقة مسؤولة مع إيلاء الاعتبار اللازم لشتي العوامل السياسية والاقتصادية والإنسانية وحقوق الإنسان. وفي اعتقادنا أن انتهاج نهج يتسم بمزيد من المسؤولية في تصدير الأسلحة التقليدية سيساعد في المستقبل مساعدة كبيرة في الحيلولة دون تكديس الأسلحة المزعز للاستقرار والذي يتسبب في الغالب الأعم في إفساد السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

أما البند الموضوعي الثالث في جدول أعمالنا هذا العام فهو استعراض إعلان التسعينيات العقد الثالث لنزع

السيد برغ (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي الشرف أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضعية لعام ١٩٩٥، ونحن على ثقة من أننا، في ظل قيادتكم المتمرسة والقديرة، سنحرز تقدماً في مداولاتنا خلال هذه الدورة. كما نتقدم بتهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين، الذين تتطلع إلى التعاون معهم. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لأعضاء الهيئة الذين أسبغوا علينا شرف انتخاب جنوب أفريقيا لمنصب نائب الرئيس في هذه الدورة. ويتعهد وفد جنوب إفريقيا بالتعاون التام معكم، سيادة الرئيس، ومع رؤساء الأفرقة العاملة لتحقيق تقدم ملموس في جدول أعمال الهيئة لهذا العام.

إن جنوب إفريقيا، بوصفها مشاركاً حديثاً في هيئة نزع السلاح، تعتبر أن مهمة الهيئة المزدوجة بوصفها جهازاً تداولياً وجهازاً لبناء توافق الآراء، مهمة ذات أهمية متزايدة. ويحدها الأمل في أن يتتسنى للهيئة نزع السلاح، في ضوء المناخ الدولي المواتي لمفاوضات نزع السلاح، تحقيق توافق آراء جوهري بشأن بنود جدول الأعمال الملحة المعروضة عليها هذا العام.

ولا يزال نزع السلاح النووي يمثل إحدى الأولويات القصوى في ميدان نزع السلاح. وإن المقرر الخاص بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدها، الذي اختتم مؤخراً، يمكن، في رأينا، أن يكون الأساس لمداولات الهيئة بشأن البند ٤ من جدول الأعمال.

ولا تزال جنوب إفريقيا ملتزمة بالهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل. ولقد تمت الإشارة مراراً وتكراراً في هذا المحفل وغيره إلى الاحتمال المثير للمتمثل في جعل إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو أمر يكاد يكون في متناول أيدينا. وسيكون إبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بمثابة إسهام بارز من إفريقيا في قضية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وفي الجنوب الإفريقي، يشكل انتشار الأسلحة التقليدية الصغيرة والاتجار غير المشروع بها أحد

كما نحذّر البدء الفوري، بل والاختتام المبكر للمفاوضات الخاصة بإبرام اتفاقية غير تميّزية وقابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض انتاج الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي الأخرى، وذلك وفقاً لبيان المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح.

وأخيراً، تطالب جنوب إفريقيا ببذل جهود دؤوبة ومنتظمة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أودّ بادئ ذي بدء أن أشارك في التهاني التي وجهت اليكم، سيدي، لانتخابكم رئيساً لدوره هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لهذا العام، وأن أعرب لكم عن اقتناعنا بأننا في ظل قيادتكم المققدرة سنتمكن من الاضطلاع بنجاح بالمهام المنوطة بهذه الدورة. والوفد الروسي، بدوره، سيتعاون في هذا الجهد معكم ومع هيئة المكتب ومع الوفود الأخرى المجتمعة في هذه القاعة.

تبدأ الدورة الحالية للهيئة عملها في مناخ مواتٍ هيأه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها الذي اختتم مؤخراً. إن المقرر الذي اتخذته الدول الأطراف بالتمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة لهو حدث لن يغالي في أهميته مهما قلنا من ناحية تعزيز الأمان الدولي وإحراز مزيد من التقدم في تحديد الأسلحة وتخفيضها. وقد ذكر السيد كوزريف وزير خارجية روسيا في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخدم المصلحة العامة المتمثلة في ضمان الاستقرار ومنع الخطر النووي ونزع السلاح. وأضاف السيد كوزريف، أن عدد الدول الأطراف في المعاهدة، لهذا السبب، سجل رقماً قياسياً بالنسبة إلى عدد الدول الأطراف في أي اتفاق لنزع السلاح، وذلك لأن الدول بحاجة إلى هذه المعاهدة بوصفها ضمانة موثوقة بها لصون المصالح الوطنية والمصالح العامة.

كذلك تتضمن النتائج الهامة لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار اعتماد وثائق بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي وبشأن نزع السلاح النووي، وبشأن التدابير الكفيلة بتعزيز فعالية عملية استعراض تطبيق

السلاح. وإذاء الأحداث الهامة العديدة المرتقبة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، من المناسب استعراض التقدم المحرز صوب نزع السلاح بغرض تحديد الأهداف التي يجب السعي إلى تحقيقها خلال الفترة المتبقية من العقد.

وهناك عدة مسائل أخرى تؤمن جنوب إفريقيا بأنها جديرة بالذكر بشكل خاص.

وفي تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر من هذا العام، سيجتمع الفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف لبدء العمل الخاص بنظام التحقق المتعلق بالاتفاقية. وتولي حكومة جنوب إفريقيا أهمية خاصة لهذا العمل، وتعتقد أنه يمكن، عن طريق التعاون الوثيق، تحقيق الكثير من الفترة الزمنية القصيرة المتاحة.

أما الأمر الثاني فيتعلق بمؤتمر نزع السلاح. إن جنوب إفريقيا لا تزال تشعر بالإحباط لأن بلداناً كثيرة جداً لديها من الموارد والمصداقية ما يمكنها من تقديم مساهمة مجديّة في أعمال مؤتمر نزع السلاح ولكنها لم تُقبل بعد كأعضاء جدد في المؤتمر الموسّع. ويحدّونا الأمل في أن تتسنى معالجة هذه الحالة على وجه السرعة.

ولقد استكملت جنوب إفريقيا جميع المتطلبات الأساسية اللازمة للتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسينظر برلمان جنوب إفريقيا في المستقبل القريب في التصديق على الاتفاقية بغية أن تصبح جنوب إفريقيا من بين الدول الـ ٦٥ الأولى التي يجب أن تصدق على الاتفاقية قبل دخولها حيز النفاذ. وفي هذا المضمار، نود أن ندعو الدول الموقعة، وخاصة تلك التي لديها إمكانيات صنع الأسلحة الكيميائية، إلى التصديق على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن.

ونناشد مؤتمر نزع السلاح أن يضع اللمسات الأخيرة للمفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية وقابلة للتحقق الدولي والفعال، وذلك في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وقد أصبحت ضرورة انعام المفاوضات قبل هذا التاريخ أمراً حتمياً.

الذي عقد مؤخرا في موسكو بين رئيس روسيا ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الإنجازات، مجتمعة، تحسن من آفاق التعاون بين الدول من أجل حسم المسائل العاجلة، وتتوفر دفعة إيجابية لعملنا في الدورة الحالية.

وفي هذا العام، يتعين على الهيئة أن تنهي نظرها في بند جدول الأعمال المتعلق بعملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية. ونعتقد أن العمل المفید الذي أنجز في المناقشات السابقة مكتننا من المضي قدما. وفي هذا الصدد يعتقد الوفد الروسي أن وثيقة الرئيس التي نوقشت في دورة العام الماضي في إطار البند من جدول الأعمال يمكن أن تكون أساسا طيبا للاتفاق على مبادئ توجيهية بشأن هذا البند. وفي ضوء الأحداث الأخيرة، وفي مقدمتها الاختتام الناجح لمؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستراغن المعاهدة وتمديدها، سيكون من الضروري، بالطبع، إدخال بعض التعديلات على تلك الوثيقة؛ والوفد الروسي لديه بعض الأفكار المحددة في هذا المضمار. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأنه ليس من الحكمة أن نرجع إلى الوراء ونبدأ من الصفر، لأن ذلك، على الأرجح، سيجعل الهيئة غير قادرة على الانضمام بدورها كعامل حفاز في المحادثات الدولية المتعلقة بهذه المشاكل البالغة الأهمية، وهو بكل أسف ما حدث في السنة الماضية بالنسبة لبند جدول الأعمال الخاص بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح. ولنا في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار مثال قيم على كيفية التوصل إلى توافق في الآراء، ومن واجبنا أن نستفيد قدر المستطاع من ذلك الزخم الإيجابي في عملنا بشأن القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح.

وفي هذه الدورة سنواصل نظرنا في مسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة رقم ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وقد قام الفريق العامل المعنى بهذا البند، بالتعاون المثمر للغاية الذيحظى به من الوفد الكولومبي، بمناقشة نهج عامة لمواصلة العمل بوضع مبادئ توجيهية لنقل الأسلحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بها. وقد قدمت اقتراحات مختلفة بشأن مجموعة القضايا التي يجب أن تركز عليها الهيئة اهتماماها.

المعاهدة. وستشكل مقررات المؤتمر مبادئ توجيهية مفيدة للهيئة في سعيها إلى إيجاد حلول للقضايا العديدة المدرجة في جدول أعمالها.

في العام الماضي، واصل بلدنا سياسته المبدئية تجاه نزع السلاح، وهي سياسة أكد لها مرة أخرى رئيس الاتحاد الروسي، السيد يلتسين، في البيان الذي أدى به أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، والذي طرح فيه مبادرة تدعو الدول النووية الخمس إلى إبرام معاهدة بشأن الأمن النووي والاستقرار الاستراتيجي. كما أنه طرح نفس المبادرة في رسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، وجهها إلى الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي.

وبذلت روسيا بالتعاون مع دول أخرى، جهوداً شطة وبناءً لإحراز مزيد من التقدم في مجال ضمان الأمن والحد من التسلح وتخفيضه ويمكننا أن نستشهد هنا بالأحداث الهامة التالية كأمثلة تقدمها للمجتمع العالمي عن الانجازات في هذا المضمار: إرساء أساس قانوني سليم لاستبعاد إمكانية حدوث زيادة في عدد البلدان التي تمتلك أسلحة نووية في إقليم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق؛ زيادة عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار؛ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) المتعلقة بالضمانات الأمنية للدول غير النووية؛ بدء سريان المعاهدة الناتجة من الجولة الأولى لمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وهي المعاهدة التي تخفض الترسانات النووية لدولتين نوويتين بنسبة النصف تقريبا؛ تنفيذ روسيا والولايات المتحدة لعملية التدمير المادي الفعلي للأسلحة النووية بموجب أحكام الاتفاقيات المعقودة بينهما؛ اتفاق روسيا والولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة على عدم جعل القوات النووية الاستراتيجية لكل منها موجهة نحو الأخرى؛ إحراز تقدم ملحوظ في المحادثات المتعددة الأطراف المتعلقة بحظر التجارب النووية، مع موافقة الوقف اختياري للتجارب الذي أعلنته الدول النووية الأربع؛ الاتفاق على ولاية تفاوضية للجنة خاصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح معنية بحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وتحقق أيضا نتائج ملموسة في مجالات أخرى. كما تم التوصل إلى اتفاقيات هامة أثناء الاجتماع

أهداها. ونتوجه بتحياتنا الودية أيضاً إلى نواب الرئيس والمقرر، ونعلن لكم عن عزمنا على التعاون معكم بأقصى ما يمكن.

إن الأعمال التي ستنجزها هيئة نزع السلاح هذا العام ستكون خاصة جداً. وكما اتفق عليه في الدورة التنظيمية، فإن أحدها هامة أخرى في مجال نزع السلاح تتطلب - بوصفها حالة خاصة، دون اعتبارها سابقة - تخفيف فترة عمل الدورة إلى أسبوعين. ويجب علينا أن ننهي نظرنا في بنددين من البنود الثلاثة المدرجة في جدول أعمالنا. وهذا يعني أن على جميع الوفود، أن تبذل قطعاً جهداً أكبر إذا أريد التوصل إلى النجاح في هذه الدورة.

ويتضمن جدول الأعمال البند "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية". ولا يوجد لدينا وقت أفضل من الوقت الراهن لمعالجة هذا البند، إذ لم تمض سوى ساعات على اختتام مؤتمر الأطراف في معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتتمديدها. ولقد شارك الوفد الكوبي في المؤتمر بصفة مراقب، وبذل قصارى جهده لتبني المفاوضات الهامة التي جرت هناك. وبما أن الدول غير الأطراف في المعاهدة لم تتمكن حتى من إعلان آرائها بشأن المعاهدة وكيفية تحسينها، أود أن أعرب اليوم عن موقف كوبا من الأسلحة النووية وإزالتها.

لقد قالت كوبا في مناسبات عديدة، إننا نتفق على أن أفضل طريقة لمنع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل تكمن في حظرها بصورة كاملة وإزالة المخزونات القائمة. وعلى ذلك الأساس، أصبحت كوبا، في وقت مبكر، طرفاً في اتفاقية الأسلحة البكتériولوجية، وهي تشارك في تبادل البيانات المتفق عليها بموجب الاتفاقية، وفي أعمال أفرقة الخبراء بشأن التدابير الممكن اتخاذها من أجل تعزيزها.

ولقد كانت كوبا من بين الموقعين الأصليين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي تنظر الآن في التصديق عليها. ونشارك بنشاط في أعمال اللجنة التحضيرية في لاهاي، وعقدنا في هافانا في آذار/مارس الماضي حلقة دراسية إقليمية ناجحة بشأن تطبيق الاتفاقية على الصعيد الوطني.

وكما أوضحنا في السنة الماضية فإن الوفد الروسي، في حين يؤيد بشكل عام أن تركز الهيئة في عملها المقبل على منع النقل غير المشروع للأسلحة، يرى من المهم لا يغيب عن بالنا الخطر الذي يتعرض له الأمن الدولي والإقليمي من جراء الاتجار غير المنضبط في الأسلحة، بما في ذلك إمدادات السلاح التي قد تزعزع الاستقرار - وبخاصة في مناطق الأزمات، أو التي يحتمل أن تدعم الإرهاب الدولي. وقد استرعينا الانتباه في بياناتنا إلى ضرورة وضع وتعزيز تشريعات وطنية وآليات لتنفيذها في مجال تصدير الأسلحة. وتناولنا أيضاً الحاجة إلى إنشاء أو تقوية الآليات الدولية المناسبة، وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، يود الاتحاد الروسي أيضاً أن يبرز أهمية الجهد الذي يبذلها الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، في سبيل وضع مفهوم "نزع السلاح المصغر"، الذي يتضمن أيضاً منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في المناطق المتاثرة بالصراعات الإقليمية. ونحن نقدر تقديرًا عاليًا الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في تنفيذ مفهوم "نزع السلاح المصغر" - وأعني به إزالة الأسلحة الصغيرة غير القانونية، وخاصة باعتبار ذلك جزءاً من التعمير بعد انتهاء الصراع.

ويتضمن جدول أعمال الهيئة في الدورة الراهنة بندًا جديداً بعنوان "استعراض إعلان التسعينيات العقد الثالث لنزع السلاح". وكانت الجمعية العامة قد دعت في دورتها التاسعة والأربعين إلى استعراض وتقدير إنجاز أهداف إعلان التسعينيات العقد الثالث لنزع السلاح وتقديرها، إذا ما نشأت حاجة إلى ذلك، لمواجهة التحديات الجديدة التي نشأت بعد انتهاء الحرب الباردة. ولذا يتعين على هيئة نزع السلاح أن تجري تقديرًا أوليًا لتنفيذ إلاعلان ذاته وللاقترابات التي تكفل إحراز التقدم في هذا المجال. وعليها أيضًا أن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عندما تدرس تنفيذ الإعلان.

السيد ريفيرو روزاريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسر وفد بلدي، سيدى، أن يرافق توجهون لأعمال هيئة نزع السلاح، ونحن متأكدون من أننا تحت قيادتكم، وبمساعدة أعضاء المكتب الآخرين، ستحقق

الأخير، فإن وفد بلدي يعتقد أن من الواضح أنه رغم تحقيق توافق متужل وهش في الآراء بشأن التمديد اللانهائي للمعاهدة، فإن الخلافات بشأن عدد كبير من المسائل الموضوعية الأخرى حالت دون اعتماد إعلان نهائي. ويشعر وفد بلدي بأن عدم وجود اتفاق كامل على مسائل موضوعية في المعاهدة بشأن كيفية تنفيذ المعاهدة وكيفية تعزيزها، يبين بوضوح أن الخلافات لا تزال قائمة بين الأطراف ذاتها فيما يتعلق بمضمون المعاهدة، وبالحقوق والواجبات المتفاوتة التي تنص عليها. وانعدام توافق الآراء هذا يضعف اتفاق تمديد المعاهدة ذاته.

ويعتقد وفد بلدي أن الوعود الجديدة بشأن المبادئ والأهداف المتعلقة بمنع الانتشار ونزع السلاح النوويين وبتعزيز عملية استعراض المعاهدة تشكل التزاما عميقا وجادا من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية المستقبلي القريب. فمعاهدة تحظر الأسلحة النووية حظرا تاما، وصك متعدد الأطراف ملزم قانونا ينص على تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة أو للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛ واتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية لاستعمال الأسلحة وتغطي المخزونات أيضا، وبرنامج يخصي بإزالة جميع الأسلحة النووية، وقيام تعاون حقيقي وفعال وغير مقيد وغير تميizi بشأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية من قبل جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية: هذه كلها التزامات يتوقع أن تفي بها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وهذه المسائل ينبغي بالتأكيد النظر إليها في ضوء موضوع نزع السلاح النووي، الذي يشق وفدي بأنه سيتم الانتهاء في هذه الدورة من النظر فيه على نحو مرض.

وي ينبغي أن نوجه اهتمامنا أيضا إلى موضوع نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الإشارة بوجه خاص إلى عمليات النقل غير المشروع التي تقع على وجه التحديد في دائرة اختصاص لجتنا. ونرى أن الوثيقة التي وضعها الرئيس، والمرفقة بتقرير الهيئة عن العام الماضي وثيقة متوازنة تأخذ في الاعتبار الآراء وتصلح لأن تكون أساسا للتبادلات السابقة في الآراء وتصلح لأن تكون أساسا لمداولاتنا بشأن هذا الموضوع وكذلك بشأن موضوع

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، يعلم الأعضاء أن جمهورية كوبا وقعت يوم ٢٥ آذار/مارس على معاهدة تلاتيلوكو، الأمر الذي يعبر عن الالتزام الذي تعهد به الرئيس الكوبي في مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية الأولى، الذي انعقد في غواتيمالا. وهذا يظهر رغبة بلدي القوية في إدماج نفسه بصورة كاملة في جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويشير ثقتنا بمستقبل أمريكا اللاتينية المتحدة التي تتوقع إليها شعوبنا المعانية اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وبمناسبة توقيع كوبا على معاهدة تلاتيلوكو، قال وزيرنا للشؤون الخارجية أن هذا الإجراء يمثل، في مواجهة خطر كبير ومقابل تضحيه كبرى، تأكيدا جديدا من حكومة كوبا على الطبيعة السلمية حقا ل برنامجه النووي. بيد أنه كرر القول إن من عدم المسؤولية إنكار أن العوائق التي منعت الانضمام الكامل لكوبا إلى المعاهدة لا تزال تشكل تهديدا خطيرا لأمن بلدنا.

وفي البيان الذي أدى به وزير خارجية كوبا بمناسبة توقيعنا على المعاهدة، ذكر أن الدولة النووية الوحيدة في جزئنا من العالم، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، تواصل انتهاج سياسة عدائية ضد كوبا بما في ذلك فرض حصار اقتصادي ومالي وتجاري اشتدر تأثيره، وشن حملة قوية مناهضة لكوبا والاحتلال غير الشرعي لجزء من أراضي كوبا بالقوة، وضد إرادة شعبنا، وهي الأراضي التي تستعمل أيضا كنقطة عبور للسفن ذات الأسلحة النووية. ويتعين أن يعتبر حل هذه المشكلة في المستقبل شرطا لاستمرار انضمام كوبا إلى المعاهدة.

وكما قلنا من قبل، نؤيد إزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة باعتبارها الطريقة الوحيدة لكافلة تحقيق سلم دائم وأمن عالمي. ويجب على ما يسمى بالدول النووية أن تكون الأولى في احترام هذا المبدأ. لذلك تواصل كوبا رفضها المركز المميز الذي تتمتع به الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تحطّل، وهي تحتل هذا المركز، بأن تتخلى بقية المجتمع الدولي عن الخيار النووي، مهما كان هذا الخيار سلبيا.

ولن كان من السابق لأوانه استخلاص العبر من النتائج التي أسفّر عنها مؤتمر معاهدة عدم الانتشار

الأسلحة النووية، بل، في النهاية، من جميع أسلحة الدمار الشامل، وستساعد على تحقيق نزع السلاح العام الكامل، وهذا سيؤدي بدوره إلى تخفيف حدة التوترات في العالم عموماً والمساعدة على إعادة توجيه الموارد المالية وغيرها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك ينبغي إلتماس جميع الطرق والوسائل لتحقيق نزع السلاح الكامل، وريثما يتم تحقيق ذلك الهدف النبيل ينبغي منع الانتشار النووي.

وبالنسبة للمسألة الرئيسية الثانية المعروضة على الدورة الموضوعية الحالية لهيئة نزع السلاح - ألا وهي نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع إشارة خاصة إلى قرار الجمعية العامة رقم ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ - فإن القرار يسلم، في جملة أمور، "بأن نقل وانتاج الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأسلحة المتقدمة ونظم الاتصال والتكنولوجيا العسكرية. قد اكتسبا في العقود الأخيرة بعدها وخصائص نوعية يمكن أن تثير مشاعر قلق خطيرة وملحة".  
(القرار رقم ٣٦/٤٦ حاء، الفقرة الثانية من الديباجة)

أجل إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يشكل ظاهرة من أكثر الظواهر الهادمة في العالم المعاصر. لذلك يؤمن وفدي بأنه ينبغي التماس كل التدابير الممكنة لوقف عمليات النقل غير المشروع للأسلحة، وبأنه، وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة، للجمعية العامة، وهي الدورة الأولى المكررة لنزع السلاح، يتبعين على جميع الموردين والمتلقيين للأسلحة تنسيق سياساتهم بشأن الحد من عمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي بجميع أنواعها لتحقيق الهدف النهائي ألا وهو الشفافية التامة في هذا الميدان. وفي هذا الصدد، ظل الأردن، منذ إنشاء سجل الأسلحة التقليدية، يقدم البيانات المطلوبة للأمين العام.

وإن دور الأمم المتحدة في هذا الميدان والالتزام الدول الأعضاء باتخاذ خطوات محددة أمران لا غنى عنهما لتحقيق الشفافية الكاملة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونحن نرحب بجميع الجهود الرامية لتحقيق هذا الهدف. إن الرقابة الفعالة على نقل جميع أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية تعتبر في المقام الأول ودون المساس بالجهود الدولية، مسؤولية وطنية.

استعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح. ووفدنا على استعداد للمشاركة بنشاط تحقيقاً لأهدافنا.

**السيد صقيري (الأردن)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحولي في البداية أن أرجي لكم ولأعضاء هيئة المكتب أحر تهاني وفدي بمناسبة تقلدكم رئاسة دورة هذا العام الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونشق ثقة تامة بأن مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم الطويلة ستساعدنا في مداولاتنا هذا العام، وأود أن أؤكد لكم تعاون ودعم وفدي الكاملين.

والمسائل المدرجة على جدول أعمالنا خلال الدورة الموضوعية هذه لها دلالة فائقة وأهمية قصوى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وحيث لم يمض سوى وقت قصير على انتهاء مداولاتنا في مؤتمر عام ١٩٩٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، فلا تزال الأفكار والحجج والاستنتاجات المتصلة بذلك المؤتمر حاضرة في أذهان جميع الوفود.

تولى الرئاسة دائمياً السيد غارسيا (كولومبيا).

لقد حدثت فيما يتعلق بنزع السلاح النووي بعض التطورات الإيجابية على الصعيد العالمي من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. فالتحفيضات في الأسلحة النووية في فترة ما بعد الحرب الباردة جديرة بالثناء. بيد أننا لا نأمل في تخفيض هذه الأسلحة فحسب بل أيضاً في إزالتها الكاملة، وذلك لسببين واضحين.

أولاً، الآن، بعد أن انتهت الحرب الباردة، ينبغي ألا يكون للأسلحة النووية أي دور في السياسة الدولية. وذلك أن جميع الاستراتيجيات التقليدية للحرب الباردة الخاصة بـ"الردع النووي" وـ"الدمير المتبادل" وكذلك مختلف النظريات مثل "القدرة على الضربة الأولى" أضحت بالية، بل باطلة ولا غنية. والشاغل الرئيسي الوحيد المتبقى في هذا الميدان هو انتشار الأسلحة النووية وأثره في تصعيد الصراعات الإقليمية وما يستطيع ذلك من تعريض السلم والأمن والاستقرار في العالم للخطر.

وثانياً، إن إزالة الأسلحة النووية، سواء أكانت فورية أم تدريجية، ستؤدي حتماً إلى تحقيق عالم خال من

بالتعاون والنضج، جاعلا من الممكن تحقيق اتفاق بالغ الأهمية بالرغم من وجود خلافات كبيرة بشأن مسائل محددة متصلة بالتنفيذ التام لمعاهدة عدم الانتشار.

وقد عززت هذه العملية معيار عدم الانتشار بجميع جوانبه، باعتباره حجر الزاوية في العلاقات بين الدول، كما أوضحت بحثاً تام ضرورة القضاء على جميع الأسلحة النووية. وبالنظر إلى هذا الشعور الواضح من جانب المجتمع الدولي، تعهدت الدول النووية بالاستطلاع بمسؤولية قانونية وأخلاقية خاصة من حيث التقييد بالتزاماتها بموجب المعاهدة وتنفيذها. وفي ذلك السياق، نلقي أهمية خاصة على تعزيز آلية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

ويأمل وفد بلدي أن تحيط هيئة نزع السلاح علماً باهتمام بيرو بالتقرب التدريجي بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي القائمة حالياً والمناطق التي يمكن إقامتها في المستقبل. وبوسعنا أن نتصور نصف الكرة برمتها حالياً من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، أود أن أعلم الأعضاء أن حكومة بيرو ستلتزم مساعدة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية تقييم التدابير الممكنة لتجميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي مع احترام السمات الخاصة لكل منطقة وأخذ المتطلبات الأمنية في الاعتبار في كل حالة على حدة.

وقد قدمت بيرو اقتراحاً بهذا الشأن بمناسبة المؤتمر العام الرابع عشر لوكالات حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية الذي عقد في فيينا ديل مار بشيلي، في آذار/مارس ١٩٩٥ وقدمته أيضاً في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أثناء المناقشة العامة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها.

ودون المساس بالالتزام ببيرو الدائم بهدف نزع السلاح النووي، يود وفدي أن يؤكد ببالغ القوة على أن نزع السلاح التقليدي هدف لا يقل أهمية، وأن الأسلحة التقليدية في مناطق عديدة تولد زعزعة الاستقرار والشعور بعدم الأمان. ونشعر بالقلق لأن المبالغة في التأكيد على نزع السلاح النووي قد تضر بالحاجة الملحة والحتمية إلى الارتفاع على نحو فعال إلى مستوى

ومن الأهمية بمكان وجود قوانين وطنية وأجهزة إدارية وافية بالغرض من أجل فعالية تنظيم ورصد عمليات نقل الأسلحة. وعلاوة على هذا من الضروري أيضاً في هذا الصدد إيجاد تدابير صارمة لإنفاذ هذه التشريعات وجود تعاون دولي وتنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

ولابد من استمرار وتحسين المشاورات فيما بين الدول الأعضاء في إطار الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية المناظر بها مهمة نزع السلاح وخاصة في مجالات تبادل المعلومات وإجراء الدراسات الابتكارية وتقديم التقارير إلى الأمين العام بهدف زيادة الوعي بما يتربّط على الاتجار غير المشروع بالأسلحة من آثار مدمرة ومزعجة للاستقرار، واستطلاع الطرق والوسائل الكفيلة بالقضاء على تلك التجارة قضاً مبرماً.

وأخيراً، فيما يتصل بالبند الموضوعي الأخير المدرج في جدول أعمالنا، استعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح، نأمل أن نتوصل إلى اختتام ناجح له أثناء هذه الدورة وبذلك يكون في متناولنا استعراض فعال يتضمن مجموعة مبادئ توجيهية مفيدة وعملية لتحقيق أهدافنا في ميدان نزع السلاح في السنوات المتبقية من هذا القرن وما بعد ذلك.

#### عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومرة أخرى، سيد الرئيس، أود أن أتعهد بتعاون وفدي التام في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة أثناء المداولات في الأسبوعين المقبلين من هذه الدورة الموضوعية.

السيد غيبين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):  
أود أن أضم تهنئتي إلى التهانى التي وجهت إليكم، سيد الرئيس، على انتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح في هذه الدورة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن وفد بيرو سيتعاون معكم بعمق موظد.

تبدأ هيئة نزع السلاح عملها في لحظة ميمونة نتيجة القرار الأخير بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وأثناء الأسابيع الأربع الأخيرة، شهدنا عملية تفاوضية ساد فيها شعور عام

المتخصصة في هذا المجال، ومراسن الأمم المتحدة الإقليمية لنزع السلاح ومراسن البحوث الجامعية.

ويسر بيرو أن تذكر هنا أنها وفرت، في الوقت الملائم والصحيح، وبأسلوب يتسم بأكبر قدر ممكن من الشفافية، جميع المعلومات التي يتطلباها السجل. إن سجل الأسلحة التقليدية الهام الذي أنشأناه في الأمم المتحدة بتوافق الآراء، سيكون محدود بشدة إذا لم يؤخذ في الاعتبار - في طريقة عمله - أشكال الإعانت المالية الحكومية والحوافز الاقتصادية في بعض أجزاء من العالم لما هو، في الواقع، حشد مقنع للأسلحة. وتدین بيرو تشجيع الدولة العلنية والسري لحشد الأسلحة في أمريكا اللاتينية وفي كل مكان آخر باعتباره مفارقة تاريخية في عالمنا المعاصر الذي يتمثل هدفه الأساسي في الترابط وواجبه في التغلب على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبه.

**السيد عبد العزيز (مصر): السيد الرئيس،**  
اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة لانتخابكم لرئاسة الدورة الجارية لهيئة نزع السلاح، وأن أؤكد ثقة وفد مصر في أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة سوف تسهم في اتمام أعمال الهيئة بنجاح.

وأود أيضاً أن أهنئ باقي أعضاء مكتب الهيئة على انتخابهم. ولا يفوتي كذلك أن أعبر عن التقدير العميق للمندوب الدائم لبنـن، **السفير مونغبي**، على رئاسته الرشيدة لأعمال الدورة الماضية.

إن مسيرة هيئة نزع السلاح تقدم بخطى حثيثة نحو مزيد من الفعالية والترشيد منذ اعتماد التقرير الخاص بطرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح عام ١٩٩٠. وقد نجحنا خلال الدورات الماضية في إصدار التوصيات المطلوبة بشأن نزع السلاح الإقليمي، وانتهت الهيئة من بند المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، وإن كانت لأسف الشديد لم توفق في إصدار التوصيات المطلوبة بشأن دور العلم والتكنولوجيا خلال دورتها الموضوعية عام ١٩٩٤.

وظل أمام الهيئة بند نزع السلاح النووي وبدأت عرض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح اللذان تم الاتفاق على اتمامهما خلال الدورة الحالية،

التحدي الذي يطرحه تكديس الأسلحة التقليدية. ولهذا فقد ذكرنا ماراً وتقراً أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتناول مسألة نزع الأسلحة التقليدية بزخم متعدد وأن يعالج بصورة خاصة العوامل الرئيسية الكامنة وراء التكديس، أي عمليات نقل الأسلحة، وخصوصاً المشكلة المعقدة، وهي مشكلة النقل غير المشروع للأسلحة.

ولهذا فإن وфи يعلق أهمية كبيرة على الفريق العامل الثاني، الذي سيتناول موضوع عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة رقم ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول ديسمبر ١٩٩١. ولسوء الحظ، لم تنجح الآليات القائمة في تحقيق قدر كاف من الشفافية: وعلى النقيض من ذلك، هناك أدلة واضحة على صعيد البلدان للممارسات التي يجري استخدامها سراً للاتفاق حول الضوابط وتحويل موارد متزايدة للاتفاق العسكري وتكتيكات الأسلحة. وبهذا أقصد، على سبيل المثال أن تخصص للقوات المسلحة ضرائب على تصدير المواد الخام مثل النفط أو أن تمنع المعاملة التفضيلية للأعمال التجارية التي تسيطر عليها القوات المسلحة أو تمتلكها، والتي يمكن أن تكون أيضاً حاملة أسهم في الشركات الكبرى، العامة والخاصة. والموارد التي تتولد بهذه الطريقة يتم تحويلها، خارج سجل الأسلحة التقليدية، إلى الميزانيات العسكرية، ولهذا فإن السجل يحيط بهذه التحويلات.

وفي هذا السياق فإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة هامة، ولكنه محدود النطاق ويحتاج إلى توسيع ليشمل معلومات عن المخزونات، وعن الحيازات من الناتج القومي وعن الفئات الجديدة من الأسلحة. ونحن جميع الدول الأعضاء التي لم تتعاون مع الأمم المتحدة بعد في هذا الجهد على أن تفعل ذلك، وأن توفر القدر الأدنى من المعلومات التي يتطلباها السجل من أجل أن يؤدي وظيفته.

إننا ندرك تماماً الصعوبات والقيود التي ينطوي عليها تقييم هذه الممارسات السرية والإبلاغ عنها وضبطها، وهي ممارسات تغذي الميزانيات العسكرية والإتفاق المفترض على الأسلحة التقليدية. ولكننا نعتقد أن هذه مسألة ذات أولوية يجب دراستها؛ وإذا فعل ذلك، يتبعنا علينا أن نطلب مساعدة المنظمات غير الحكومية

والذي يستوجب المتابعة الجادة، لحين تحقيق الهدف منه  
وهو إشاعة الأمان والاستقرار في المنطقة.

لا شك أن تأكيد مثل هذه المبادئ، بالإضافة إلى تحقيق عالمية معاهدـة عدم انتشار الأسلحة النووية سيـسـهم بـصـورـة إيجـابـية في تعـزيـز عمـليـة نـزع السـلاحـ النوويـيـ. وفي هذا الصـددـ، أـودـ الاـشـارةـ إلىـ أنهـ علىـ الرـغمـ منـ التـوقـعـاتـ التيـ سـادـتـ بـأنـ مؤـتمرـ استـعـراضـ وـتمـدـيدـ مـعـاهـدةـ عدمـ الـانتـشارـ سـيـنـجـ فيـ اـعـتمـادـ اـعـلـانـ خـتـاميـ يـعـكـسـ الـاـتـفـاقـ عـلـىـ صـيـاغـةـ مـوـحـدـةـ بـيـنـ الدـوـلـ النـوـوـيـةـ وـغـيرـ النـوـوـيـةـ بـشـأنـ الـاستـعـراضـ فيـ الـلـجـانـ الرـئـيـسـيـةـ الـثـلـاثـ، فـإـنـ النـتـيـجـةـ النـهـائـيـةـ أـتـتـ مـخـيـبـةـ لـلـأـمـالـ. فـلـمـ يـنـجـحـ المؤـتمرـ فيـ اـعـتمـادـ الـاـعـلـانـ الخـتـاميـ أوـ فيـ اـعـتمـادـ تـقارـيرـ الـلـجـانـ الرـئـيـسـيـةـ. وـهـذـاـ عـكـسـ الفـشـلـ الذـرـيعـ فيـ اـيـجادـ لـغـةـ مـشـترـكةـ لـلـحـوـارـ بـيـنـ الدـوـلـ النـوـوـيـةـ وـغـيرـ النـوـوـيـةـ. وـمـنـ الجـديـرـ بـالـذـكـرـ أـنـهـ فيـ الـوقـتـ الـذـيـ اـعـتمـدـ فـيـهـ المؤـتمرـ التـمـدـيدـ الـلـانـهـائـيـ لـلـمـعـاهـدـةـ، وـأـصـدـرـ قـرـارـاـ خـاصـاـ لـدـ عـمـ آلـيـةـ الـاستـعـراضـ، فـقـدـ فـشـلـ المؤـتمرـ ذـاتـهـ فـيـ الـوصـولـ إـلـىـ اـنـتـفـاقـ عـلـىـ نـتـيـجـةـ الـاستـعـراضـ. إـذـنـ، هـنـاكـ فـارـقـ كـبـيرـ بـيـنـ الـوـاقـعـ الـعـمـلـيـ مـنـ جـهـةـ وـالـقـرـارـاتـ الـتـيـ تـتـخـذـ فـيـ هـذـاـ الـوـاقـعـ الـعـمـلـيـ مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ. وـذـلـكـ فـارـقـ يـسـتـوـجـبـ مـجـهـودـاتـ دـولـيـةـ مـكـثـفـةـ لـازـالـةـ القـلـقـ العـمـيقـ الـذـيـ ثـارـ حـولـ مـدـىـ اـحـتـراـمـ الدـوـلـ النـوـوـيـةـ لـلـتـزـامـاتـهـاـ، خـاصـةـ بـعـدـ التـمـدـيدـ الـلـانـهـائـيـ لـلـمـعـاهـدـةـ، وـلـلـعـملـ عـلـىـ دـعـمـ الـمـعـاهـدـةـ وـتـحـقـيقـ عـالـمـيـتـهاـ كـشـرـطـ أـسـاسـيـ لـمـصـدـاقـيـتهاـ، وـلـدـعـمـ عـمـلـيـةـ نـزعـ السـلاحـ النـوـوـيـ، وـلـضـمـانـ مـسـتـقـبـلـ الـبـشـرـيـةـ مـنـ وـيلـاتـ وـدـمـارـ الـأـسـلـاحـ النـوـوـيـةـ.

ولا يفوتنـي أن أذكر بأهمية البند الخاص بالنقل غير المـشروع للأسلحة لما تمثله هذه الظاهرة من أخطار على المجتمعات العصرية، بما لها من صلات بالجريمة المنظمة والارهـاب. واسمحوا لي أن أعبر في هذه المناسبة عن تقدـير وفـد مصر الخاص لوفـد كولومبيا لما بذله من جـهد في ادراج هذا البند على جـدول الأـعمال، والورقة القيمة التي أعدـها خـلال الدورة الماضـية وهي جـديرة بالبحث. ونحن نأمل أن نتمكن من احرـاز تقدم ملـمـوس في مناقشـتنا لهذا البند خـلال الدورة الحالـية على أساس هذه الورقة بشـكل يسمـح بأن تغطي كافة النقـاط المتصلة بهذا المـوضـوع، ويـسمـح بالتالي بالتوصل إلى نـتيـجة إيجـابـية تحـظـى بـتواـقـفـ الآراء.

بالإضافة إلى البدل الخاص بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي الذي نأمل أن نحقق إنجازا ملماسا بشأنه أيضا خلال الدورة الحالية.

وفيما يتعلّق ببند نزع السلاح النووي، ساهم وفد مصر بنشاط في النقاش بشأنه خلال دورتنا الماضية، على أساس الورقة المبدئية التي أعدّها رئيس الفريق العامل. ونحن نرى ضرورة التركيز خلال العام الحالي على الانتهاء من تناول هذا الموضوع ورفع التوصيات المناسبة بشأنه، التي تعبر عما أجمعّت عليه الجماعة الدوليّة من أولويّة نزع السلاح النووي بين جهود نزع السلاح بصفة عامة.

إلا أن جدية إسهامنا في تحقيق ذلك الهدف لن تكتمل إلا من خلال التأكيد على ضرورة الاتفاق بشأن عدد من المبادئ منها، أولاً، عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية خصماً من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وفق ما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٤٩/٧٧. ولا شك أن قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ (١٩٩٥) خطوة نحو هذا الهدف يجب البناء عليها بالإضافة إلى محاولة تلافي أوجه القصور التي شابتة فيما يتعلق بعدد من الجوانب، وفق ما أوضحه وقد مصر لدى مناقشة هذا الموضوع في مجلس الأمن، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأثر السلبي لاستخدام أو التهديد باستخدام السلاح النووي على السلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز الضمادات بشكل يوفر الردع اللازم ضد استخدام هذه الأسلحة، ثانياً، وضع إجراءات تكفل المزيد من الشفافية بشأن حيازة وتخزين الأسلحة النووية والمواد الانشطارية؛ ثالثاً، سرعة التوصل إلى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية؛ رابعاً، سرعة التوصل إلى اتفاقية لوقف انتاج وتخزين المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، خامساً؛ ضرورة اجراء المزيد من التخفيفات في ترسانات الأسلحة النووية في جميع الدول النووية دون استثناء؛ سادساً، تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة وتشجيع إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد يهمنا الاشارة إلى القرار الخاص الذي أصدره مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها بخصوص تعزيز إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

النووية الدولية ومعايير عدم الانتشار الدولي، وأن تضييف التزاماً دولياً ملزماً بالقيود الراهنة المفروضة على المواد التي تستخدم في صنع الأسلحة.

وبالنسبة لموضوع الضمانات، تضم الفلبين صوتها إلى الرأي العالمي القائل بأنه ينبغي عدم تقويض سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل ينبغي تعزيزها.

وفيما يتعلق بموضوع النقل غير المشروع للأسلحة وحيازتها، والذي اتخذ أبعاداً مقلقة، فإن وفد بلدي ينادي المجتمع الدولي بأن ينظر في هذه الظاهرة عن كثب وأن يجد السبيل والوسائل الكفيلة بالتوصل إلى تفاق دولي لمعالجة هذه المشكلة.

وبينما نؤمن باستمرار صلاحية سجل الأسلحة التقليدية، فربما ينبغي استكماله بإجراء متضاد أقوى من جانب المجتمع الدولي. ويعتقد وفد الفلبين أيضاً بأن النهج الأقليمية والعالمية لمنع السلاح والحد من الأسلحة يمكن بعضها بعضاً، وينبغي مواصلتها في وقت واحد من أجل النهوض بالسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. ولهذا السبب تؤيد الفلبين إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة في مناطق التوتر.

وبإيجاز، تؤيد الفلبين جميع الجهدود الرامية إلى نزع السلاح العام الكامل. وترحب الفلبين بإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. وفي الحقيقة، يحظر دستور الفلبين وجود الأسلحة النووية في أراضيها. ولذلك تدعى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تخفض انتاج الأسلحة النووية، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على هذه الأسلحة قضاء مبرماً.

لقد دخلت الأسلحة النووية ميدان الحروب البشرية قبل ٥٠ سنة. وفي الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة هذا العام، تود الفلبين أن تنضم إلى بقية الوفود في الإعراب عن الأمل في أن تسجل هذه الذكرى أيضاً بداية جهود حقيقي ومخلص لإنهاء انتاج الأسلحة النووية، التي لا تزال تشكل أكبر التهديدات - وهي حتماً الأسلحة الأكثر فتكاً - لبقاء الجنس البشري.

إن التحولات الجارية في المناخ السياسي الدولي تتيح فرصة فريدة لتحقيق أمن دول وشعوب العالم مع تجنبها آثار وويلات سباق تسلح عالمي. وبناءً عليه، فإن علينا أن نتوقف في منتصف العقد الثالث لنزع السلاح لتقدير إنجازاتنا وتأكيد مسارنا ووضع علامات طريقنا المستقبلي في هذا الصدد. ورغم ما أمكن تحقيقه من إنجازات خلال النصف الأول من هذا العقد في مجال خفض الأسلحة النووية والتقليدية والحد من أسلحة الدمار الشامل، فإن الطريق أمامنا ما زال طويلاً وعسيراً من أجل تحقيق الأهداف السامية التي وضعها العقد الثالث لنزع السلاح كاملة.

وختاماً، سيدى الرئيس، أود أن أؤكد لكم مرة أخرى على استعداد وفد مصر التام للتعاون معكم ورؤساء الأفرقة العاملة لتسهيل تحقيق النتائج المرجوة من اجتماعات الهيئة هذا العام.

**السيد فيلاروويل (الفلبين)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن تهانينا الحارة على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

لقد جرى عرض موقف الفلبين إزاء نزع السلاح بصورة مفصلة في المؤتمر الذي اختتم مؤخراً للأطراف في معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعايدة وتمديدها. ومع ذلك، قد لا يكون من المفيد أن نكرر هذا الموقف الآن في هذا المحفل.

إن الفلبين تؤيد بشدة الاختتام المبكر لمعاهدات معايدة الحظر الشامل للتجارب. كما نؤيد، وبقوة مماثلة، البدء الفوري للمفاوضات المتصلة باتفاقية حظر انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وأجهزة التجiger النووي الأخرى، والانتهاء المبكر من هذه المفاوضات. إن إبرام معايدة للحظر الشامل للتجارب أمر لا غنى عنه للمجتمع العالمي لأن من شأنها، مثلما نأمل، أن تجعل نصف القرن الأول من التجigerات النووية نصف القرن الأخير أيضاً. ومن شأن معايدة "الوقف" أن تضع حدًا أقصى لكمية المواد التي يمكن أن تتحاول للتجigerات النووية. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذه المعايدة أن تعزز المعايير

السلاح المتعدد الأطراف، وهنا، حقا، تكمن قيمة ومقصد مسامعينا.

لقد ظل بند جدول الأعمال المعون "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية". قيد النظر لعدة سنوات في هيئتنا. وأسباب شتى لم تتمكن الهيئة من صياغة مجموعة مرضية من المبادئ التوجيهية لنزع السلاح النووي، وبالتالي، لم تف بتطبعات الشعوب. وتعلق الصين أهمية كبرى على نزع السلاح النووي، ويحدوها خالص الأمل في أن تتحقق نتائج مرضية في الدورة الحالية حتى يتسعى اختتام النظر في هذا البند.

وفي رأينا أن العدد الكبير من الأسلحة النووية التي تكدرت نتيجة لسباق التسلح النووي الجامح أبان الحرب الباردة ظلت لوقت طويل تعرض شعوب العالم لخطر اندلاع الحرب النووية المستمر. واليوم، وقد تغير الوضع الدولي تغيراً جوهرياً، لم يعد بالإمكان تجنب نشوب حرب عالمية فحسب، بل تعززت أيضاً آفاق تخلص البشرية نهائياً من خطر الحرب النووية، وذلك عن طريق الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها التام. وفي مؤتمر معاهدة عدم الانتشار الذي اختتم في الأسبوع الماضي، كرر نائب رئيس وزراء الصين ووزير خارجيتها السيد شيان شيتشن المواقف التي تتمسك بها الصين دوماً.

أولاً: ضرورة أن يكون الحظر الكامل للأسلحة النووية الهدف الأساسي. وضرورة إبرام اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة النووية على غرار الاتفاقيات التي تحظر جميع الأسلحة البيولوجية والكييمائية. ومثل هذه الاتفاقية يجب أن تنص على الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية في ظل رقابة دولية فعالة.

ثانياً، ولحين الحظر الكامل للأسلحة النووية، لابد من اتخاذ تدابير للقضاء على الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد، عن طريق ابرام المعاهدات والصكوك القانونية الدولية، بآلا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية ببعضها ضد بعض، وألا تستعمل تلك الأسلحة أو تهدد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الحالية

السيد شا زوكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد الصين على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها الراهنة. ونحن على ثقة من أنكم، بفضل مقدرتكم وخبرتكم، ستنجزون بالتأكيد هذه المهمة الهامة بصورة متميزة. وفي الوقت ذاته، أود أيضاً أن أهنئ بقية أعضاء هيئة المكتب على انتخابهم لمناصبهم وأن أعرب عن امتناني لسلفكم، السفير مونغبي، مثل بن، على إسهامه في دورة العام الماضي. إن وفد الصين سيتعاون معكم ومع المكتب ومع جميع الوفود في العمل على نجاح دورتنا.

في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، الذي اختتم مؤخراً، أجرت الدول الأطراف استعراضاً متعمقاً ومختصاً لتنفيذ المعاهدة، واتخذت قراراً تاريخياً للبقاء على نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى، واعتمدت قرارات أخرى بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وتعزيز عملية استعراض المعاهدة. إن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى يؤكد من جديد دور المعاهدة في الوضع الدولي الجديد ويؤكد أهدافها الرئيسية الثلاثة: تشجيع نزع السلاح، ومنع الانتشار النووي، وتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وسيكون لنتائج المؤتمر أثر إيجابي وبعيد المدى على عملية نزع السلاح وعلى السلم والأمن الدوليين.

وتولى الصين أهمية قصوى لهيئة نزع السلاح، وهذا يتضح من مشاركتها النشطة في كل دورة من دوراتها ومن إسهامها في عمل الهيئة. ونلاحظ أنه، نتيجة لتحديد موعد انعقاد مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وانعقاد الدورة الثانية لمؤتمر نزع السلاح، اختصرت مدة الدورة الحالية للهيئة لتصبح أسبوعين ويوماً واحداً بدلاً من ثلاثة أسابيع و يوم واحد. ونرجو أن يشكل هذا الترتيب سابقة بالنسبة للمستقبل.

وسننظر في الأسبواعين القادمين في ثلاثة بنود هامة في جدول الأعمال خاصة بنزع السلاح النووي، وبنقل الأسلحة على الصعيد الدولي وبالعقد الثالث لنزع السلاح، وكلها قضايا تشير قلقاً خطيراً لدى المجتمع الدولي. وستتوفر نتائج بحثنا دليلاً مرشداً لعملية نزع

يجب ألا تقوض السلم والأمن الإقليميين أو الدوليين، كما يجب ألا تستخدم تلك الأسلحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. والصين، التزاماتها بهذه المبادئ، دأبت دوما على أن تتوخى الدقة والمسؤولية في نقلها للأسلحة، التي حرصت دوما على أن تكون كمياتها ضئيلة.

في السنوات الأخيرة، أصبحت عمليات النقل غير المشروع للأسلحة تمثل مشكلة واسعة الانتشار بالنسبة للمجتمع الدولي بل وتشكل تهديدا خطيرا لوحدة بعض البلدان واستقرارها وأمنها. والصين تؤيد أية استجابة حازمة وفعالة من جانب المجتمع الدولي لعمليات النقل هذه. ويجب في رأينا صياغة ضوابط صارمة لتصدير الأسلحة، وذلك في جهد يرمي إلى وقف هذه الأنشطة الاجرامية، التي تعرض للخطر سلم المجتمع الدولي واستقراره.

وثمة بند جديد في جدول أعمال الهيئة هو استعراض إعلان التسعينيات العقد الثالث لمنع السلاح. والصين تنظر إلى هذا الإعلان على أنه وثيقة مرشدة في ميدان نزع السلاح، نظرا لأنه يحدد الأهداف والمهام المشتركة في ميادين نزع السلاح النووي والكيميائي والتقليدي في التسعينيات. لقد أدت الجهد المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي، على مر السنوات الخمس الماضية، إلى تحقيق بعض هذه الأهداف، كما يتضح من إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية والاستعدادات النشطة من جانب موقعها لدخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وجار تحقيق بعض أهداف الإعلان الأخرى: فها هو مؤتمر نزع السلاح يتفاوض بنشاط على إبرام معايدة للحظر الشامل للتجارب، ويوشك على البدء في مفاوضات بشأن اتفاقية للوقف. وانتنا نرحب بهذه التطورين الإيجابيين.

من الواضح أيضا، في الوقت ذاته، أن هناك طريقة طويلا يجب قطعه صوب التحقيق الكامل لأهداف الإعلان. ولئن كانت البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية والتقليدية وأكثرها تعقيدا قد أبرمت بعض المعاهدات الخاصة بنزع السلاح النووي، فلا بد، مع ذلك، من التشديد على أنها تحمل مسؤولية خاصة بالنسبة لنزع السلاح، وعليها أن تبذل مزيدا من الجهد لتنفذ بجدية المعاهدات الرامية إلى تحقيق المزيد من التخفيفات الجذرية في أساحتها النووية. وهذا من شأنه

من الأسلحة النووية، وبذلك تزال امكانية استعمال الأسلحة النووية.

ثالثا، لا بد من إبرام معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية في مفاوضات يجب الشروع فيها في أسرع وقت ممكن وفي موعد غايته عام ١٩٩٦. كما يجب التفاوض على إبرام اتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وهذه الخطوات الوسط ستسهل من تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية.

أما البند الخاص بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي فقد ظل على جدول أعمالنا لستين. وهذه القضية مصدر قلق مشترك للمجتمع الدولي حاليا.

لذا، من المهم بالنسبة لهيئتنا أن تتفق على مجموعة من المبادئ الخاصة بهذا الأمر تكون مقبولة للمجتمع الدولي ولقد تمكنا في العام الماضي، في ظل القيادة القديرة لسفير كولومبيا سعادة السيد خراميو، من إحراز بعض التقدم في النظر في هذه المسألة. ولقد تضمنت ورقة العمل المقدمة من السيد خراميو آراء جميع الأطراف، ويمكن، في رأينا، أن تستخدم أساسا لعملنا في هذا العام.

وتعارض الصين عمليات نقل الأسلحة غير المقيدة في كل مكان، وترى ضرورة وضع حد لإغراق الأسواق في مناطق التوتر بالأسلحة التي تلحقضرر بالأمن الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق منتجي ومصدر الأسلحة الكبار مسؤولية خاصة: إذ يتوجب عليهم أن يمارسوا ضبط النفس وأن يقوموا فورا بوقف عمليات نقل الأسلحة التي تتسم بعدم المسؤولية. ومع ذلك، يجب، في الوقت ذاته، الا تلحق التدابير الرامية إلى تقييد عمليات نقل الأسلحةضرر بحقوق الدفاع عن النفس المشروعة المخولة للدول ذات السيادة بموجب الميثاق.

ولصالح السلم والأمن الدوليين يجب ألا تتجاوز مستويات تسليح كل دولة احتياجاتها الأمنية المشروعة. وقد رأت الصين دوما أن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي يجب أن تساعد على تعزيز القدرات الدفاعية للدول المتلقية: فعمليات نقل الأسلحة هذه

فسيقتصر هنا علىتناول بعضة جوانب محددة لنزع السلاح.

وتولي بيلاروس أهمية كبيرة لأعمال هيئة نزع السلاح بوصفها محفلا عالميا يمكن فيه لجميع الدول أن تشارك في مناقشة قضايا نزع السلاح وفي صياغة قرارات ووصيات بالغة الأهمية. وتعقد الدورة الحالية في أعقاب الاختتام الناجح للمؤتمر عام ١٩٩٥ الاستعراضي والتمديدي لمعاهدة عدم الانتشار، الذي تقرر فيه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ومن المهم بالنسبة لزخم نزع السلاح الذي ولده المؤتمر أن يستمر وينمو بل وأن يعكس بالطريقة التي يميلها المنطق في جميع الأنشطة المتصلة بنزع السلاح.

ومن هذا المنطلق، يتبعين على الهيئة أن تستخلص، في إطار البنود الموضوعية الثلاثة من جدول الأعمال، لب المشاكل سواء القائمة حالياً، أو تلك التي ستثار في المستقبل المنظور، وهذا هو الأهم. ومما لا شك فيه، إننا في عملنا سنستلزم أوجه النجاح في المجالات الرئيسية لنزع السلاح ونهي بقدرات مؤتمر معاهدة عدم الانتشار. غير أن هناك طائفه واسعة النطاق من المبادرات التي تحظى بتأييد دولي في المجالات التي تبحثها والتي تتطلب إيجاد حلول عاجلة. وليس هناك أدنى شك في أن البنود ذات الأولوية القصوى هي: إبراء مزيد من التحفيضات في الترسانات النووية، وتعزيز نظام عدم الانتشار بالنسبة لجميع أسلحة الدمار الشامل، وإبرام معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية - وتلك الأخيرة اكتسبت طابع الاستعجال الشديد في ضوء أحداث الأيام القلائل الماضية.

وتولى جمهورية بيلاروس، كما يعرف جميع الأعضاء، أهمية كبرى لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وقد دأبت دوما على الوفاء بالتزاماتها الدولية في ميدان تخفيضات الأسلحة النووية والتقليدية. فقد وقعت بيلاروس بل وصدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واستضافت مؤخرا في منسك حلقة دراسية إقليمية معنية بتنفيذ أحكام الاتفاقية شاركت فيها بلدان أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وكوندوليز الدوبلوماسية. ونحن عاكفون الآن على إعداد

أن يهيئ الظروف لغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن تنضم إلى عملية نزع السلاح النووي. وتعتقد الصين أن الظروف مواتية لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لتعهد بـألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية وألا تستعمل أن تهدد باستعمال تلك الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن تقوم بإبرام المعاهدات أو الصكوك القانونية تحقيقاً لهذه الغاية. ويجب أن يكون هذا أهم أهداف نزع السلاح وأكثرها الحاجة في التسعينيات.

ولقد تعهدت الحكومة الصينية رسمياً بـألا تكون  
البادئة باستعمال الأسلحة النووية وبـألا تستعمل تلك  
الأسلحة أو تهدد باستعمالها ضد دول غير حائزة  
للأسلحة النووية أو في مناطق خالية من الأسلحة النووية.  
وقد أعيد تأكيد هذا الموقف في بيان الصين الوطني  
بشأن الضمانات للأمنية (A/155/50)، المرفق الصادر في ٥  
نيسان/أبريل ١٩٩٥.

وستواجه هذه الهيئة، في الأسبو عين القادمين، مهمة حسية تمثل في النظر في بنود جدول الأعمال الثلاثة التي ذكرتها آنفاً. ونحن على ثقة من أن الهيئة ستحقق نتائج إيجابية بفضل الجهود المتضامنة التي تبذلها جميع الوفود. وسيعمل وفد بلدي بروح بناءة للإسهام في نجاح الدولة.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلدي في دورة هيئة نزع السلاح هذه، فإننا نود أن نهنئكم، السيد الرئيس، بمناسبة انتخابكم لمنصبكم الذي ينطوي على مسؤولية كبيرة، وأن نعرب لكم عن ثقتنا في أن هيئة نزع السلاح، في ظل قيادتكم القديرة، ستضطلع بمهامها بفعالية وستختتم بنجاح نظرها في البنود الأساسية في جدول أعمالها. وبذلك ترسي أساساً صلداً لعملها في الدورات التالية.

ونظراً لأنه تم الاعراب، في مؤتمر الأطراف في  
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة  
وتتمديدها الذي انعقد مؤخراً، عن موقف جمهورية  
بياروس تجاه المشاكل الأساسية لنزع السلاح.

تحظى باتفاق متبادل بشأن المسائل التي تنظر فيها. وأود أن أوجه اهتماما خاصا إلى الموضع التي ركزت عليها ورقة العمل المقدمة من رئيس الفريق العامل السابق بشأن الموضوعات التي يتعين على الهيئة أن تركز عليها هذه الدورة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن وفد جمهورية بيلاروس يعتزم أن يضطلع بدور بناء في عمل الأفرقة العاملة الثلاثة، وهو على استعداد للتعاون على نحو وثيق معكم، سيدى، ومع أعضاء المكتب الآخرين ومع جميع الوفود في السعي إلى التوصل إلى قرارات تحظى بقبول الجميع بشأن البنود الموضوعية في جدول أعمالنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨٠٠.

خطة وطنية لوقف المؤقت لصادرات الألغام المضادة للأفراد.

لقد دأبت بيلاروس على نحو تقليدي، في الجمعية العامة وغيرها من المحافل الدولية الأخرى، على مساندة مبادرات حظر استخدام وانتاج أسلحة جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة لإطلاق الأسلحة. ونحن مقتنعون بضرورة تنفيذ الإجراءات الدولية المتفق عليها لرصد أسلحة الدمار الشامل الجديدة المحتملة وإجراء محادثات حول ما اكتشف حديثا من تلك الأسلحة.

وفيما يتعلق بالدورة الحالية لهيئة نزع السلاح، فإننا نعتقد أن الوثائق المعروضة علينا تشكل أساسا جيدا للمناقشة، وستتمكننا من التوصل إلى نتائج ووصيات